توتر العلاقات بين كينيا والصين الشعبية ١٩٦٤ـ١٩٦٧
قراءة في الأسباب والتداعيات

د. إيمان رجب زكي ثمام
مدرس التاريخ الحديث والمعاصر
كلية الآداب – جامعة بني سويف

مقدمة:

انطلقت الصين الشعبية في سعيها للتقارب مع الدول الأفريقية خلال عقدي الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين من ركيزة أساسية تمثلت في استثمار موجة الصراع الأفريقي ضد قوى الاستعمار الغربي والرغبة في التحرر ونيل الاستقلال الوطني. واستندت الصين في ذلك إلى بعض الاعتبارات، أهمها أنها لم يكن لها ماضٍ استعماري في أفريقيا، بل إنها عانت من الاستعمار الأوروبي مثلما عانت الدول الأفريقية، وكافحت أيضًا في سبيل نيل استقلالها. وبالتالي قدمت الصين نفسها في إطار من التوافق القيمي، والسعي لتحقيق المنفعة المتبادلة دون أية إملاءات أو تدخلٍ في السياسات الداخلية للدول الأفريقية. وظنت الصين أن الوقت الذي تلملم فيه قوى الاستعمار أذيالها وتترك الساحة الأفريقية هو الوقت الأنسب لتنشئ علاقات قوامها المصالح المتبادلة، ولم تدرك أن مخالب الإمبريالية كانت لا تزال ناشبة في جسد الدول الأفريقية، وهو ما صعَّب من مهمة الصين في محاولاتها للتقارب مع الدول الأفريقية حديثة الاستقلال.

بيد أن حاجة الصين الملحة لإقامة علاقات مع الدول الأفريقية حديثة الاستقلال بما يحمله هذا المسعى من تحديات جعلها تقرر سلوك هذا الطريق دون تراجع، فبعد نجاح الحزب الشيوعي الصيني في إعلان قيام جمهورية الصين الشعبية عام ١٩٤٩ سعى جاهدًا لتطوير العلاقات الخارجية للصين، لا سيما مع الدول الأفريقية التي باتت تحتل مكانة متميزة بالنسبة للصين بعد فقدها لمقعدها الدائم في الأمم المتحدة، واعتبار حكومة الصين الوطنية في تايوان الممثل الوحيد للصين في تلك المنظمة الدولية.

وبناء على ما سبق تعد دراسة العلاقات الصينية الأفريقية بوجه عام واحدة من أهم موضوعات البحث في العلاقات الخارجية للدول الأفريقية فيما بعد الاستقلال. أما العلاقات الصينية الكينية وخصوصًا التوتر الذي شهدته تلك العلاقات خلال عقد الستينيات فهو موضوع تنبع أهميته من عدة اعتبارات أهمها؛ التطويق الغربي لكينيا الذي ظل موجودًا حتى بعد أن تخلصت من الاستعمار البريطاني، وظلت كينيا تدور في فلك السياسة الغربية، وهو ما جعل وجود علاقات تجمعها بالصين أمرًا محاطًا بالمصاعب والترقب من قبل الكتلة الغربية، وعلى رأسها بريطانيا صاحبة النفوذ الاستعماري السابق في كينيا، والتي تريد أن تحافظ على أهدافها وارتباطاتها مع كينيا، والولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى لتحجيم نفوذ دول الكتلة الشرقية في دولة مهمة في منطقة شرق أفريقيا. ولذلك ظهرت هذه المصاعب فعليًا في بداية عهد جوموكينياتا حيث اتسمت علاقات بلاده بالصين بالفتور.

أيضًا كان احتياج كينيا، وغيرها من الدول الأفريقية حديثة الاستقلال للمساعدات الصينية، لاسيما في مجال البنية التحتية، قد أوجد أرضية مناسبة لتلاقي أهداف الطرفين، فالصين أيضًا كانت في حاجة لدعم سياسي لقضاياها المحورية؛ مما جعلها تمد شبكة علاقاتها نحو الدول الأفريقية التي أصبحت ذو تأثير مهم في المحافل الدولية.

أما عن سبب اختيار الفترة الزمنية للدراسة فيرجع إلى أن الفترة الممتدة بين عامي ١٩٦٤ و١٩٦٧ قد شهدت كثيرًا من المد والجزر في العلاقات بين كينيا والصين الشعبية، وعرفت توترًا ملحوظًا خلال تلك الفترة. فرغم أن تأسيس

العلاقات بين البلدين جاء عقب الاستقلال مباشرة في شهر ديسمبر عام ١٩٦٣، إلا أن التوتر في العلاقات بدأت معالمه سريعًا خلال عام ١٩٦٤ نتيجة لبعض المشاكل التي عانت منها كينيا واتهمت الصين بالتورط فيها. أما انتهاء الدراسة بعام ١٩٦٧ فيرجع إلى حدوث القطيعة الدبلوماسية بين البلدين خلال ذلك العام.

وبالنسبة لمصادر الدراسة فقد اعتمدت على عدد من ملفات وثائق وزارة الخارجية البريطانية Foreign Office التي رصدت بوضوح التوتر الذي شهدته العلاقات الكينية الصينية خلال حقبة الستينيات، بالإضافة إلى مراقبة الدول الغربية عامة وبريطانيا تحديدًا لمسيرة تلك العلاقات، ومصيرها. واعتمدت الدراسة أيضًا على بعض وثائق وكالة المخابرات المركزية الأمريكية Central Intelligence Agency (CIA)، بالإضافة لمقالات عدد من الصحف القومية المهمة ولا سيما الصحف الكينية، والبريطانية، والصينية.

وسوف تسعى هذه الدراسة لتتبع الخيوط المتشابكة التي أدت لتوتر العلاقات الكينية الصينية؛ من ثم يجدر بنا البحث عن محددات تلك العلاقات وأهدافها بالنسبة لطرفيها، ثم أسباب التوتر الذي طرأ عليها، وأخيرًا نتائج ذلك التوتر وتداعياته بالنسبة للبلدين.

وتندرج مناقشة هذا الموضوع تحت أربعة عناصر رئيسة:

أولاً- محددات العلاقات بين كينيا والصين الشعبية.

ثانيًا- التمثيل الدبلوماسي بين البلدين.

ثالثًا- أسباب توتر العلاقات الكينية الصينية.

رابعًا- تداعيات توتر العلاقات بين البلدين.

حري بنا قبل مناقشة أسباب التوتر الذي شهدته العلاقات الكينية الصينية خلال فترة هذا البحث أن نرصد المحددات التي حكمت مسار العلاقات بين البلدين، والأهداف التي سعى كل طرفٍ لتحقيقها من خلال علاقته بالطرف الآخر؛ إذ من خلال تلك الأهداف والمحددات يمكن فهم عوامل التوتر الذي سيطرأ على تلك العلاقات فيما بعد.

أولاً- محددات العلاقات بين كينيا والصين الشعبية:

بدأت الصلات الصينية مع منطقة شرقي أفريقيا منذ فترة طويلة، ترجع للقرن السابع الميلادي(١)، وكانت التجارة قوام هذه الصلات؛ إذ لعب التجار العرب المسلمون دور الوساطة في تسويق عدد من السلع التجارية المهمة بين الطرفين، منها المنسوجات، والخزف، والشاي الصيني، والعاج الأفريقي، والأواني والنقود النحاسية، والذهب، والتوابل، وغيرها. وبالتالي كان اتصال شرقي أفريقيا عمومًا، وكينيا تحديدًا، مبنيًا على علاقة طويلة الأمد يغذيها تفاعل ثقافي وتجاري وثيق(٢).

استمرت العلاقات التجارية بين الطرفين، نتيجة لأهمية السلع المتبادلة بينهما إلى أن وقعت شرقي أفريقيا عمومًا في قبضة الاستعمار الأوروبي، واستولت بريطانيا على كينيا عام ١٨٩٥، فتوقفت العلاقات التجارية بين كينيا والصين، بعد أن استحوذ البريطانيون على الاقتصاد الكيني وأمسكوا بزمامه. وعندما بدأت الشعوب الأفريقية تتحرك نحو نيل استقلالها بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وشن الكينيون حربًا بطولية لطرد المستعمر البريطاني مع مطلع خمسينيات القرن العشرين، برز دور الصين الشعبية في مساندة حركة التحرر الوطني الكيني في إطار مساندتها لحركات التحرر الوطني عمومًا؛ فأعلنت تأييدها لثورة ماو ماو الكينية، ووصفتها بأنها حركة منظمة وطنية ضد الإمبريالية، كما قدمت الصين

دعمًا ماليًا لثوار ماو ماو. وقد ساعد النضال ضد الاستعمار في تمهيد الطريق للتعاون بين البلدين(٣).

في هذا الإطار يبرز عدد من المحددات والأهداف التي دفعت البلدين لإقامة علاقات وثيقة فيما بينهما، يمكن إجمالها فيما يلي:

يتمثل أول هذه المحددات في **حاجة الصين للحصول على الموارد الطبيعية** كاستراتيجية لضمان أمنها ونموها الاقتصادي، وتبنت مبدأ احترام السيادة السياسية واتبعت دبلوماسية فحواها عدم التدخل في الشئون الداخلية والسياسية للدول الأفريقية، وهذا المبدأ أعلنته بكين في بداية علاقاتها مع كينيا(٤). كما عملت الصين على تشجيع المشاركة الموجهة نحو السوق مع أفريقيا والمساعدة في تطوير البنية التحتية، وبدأت الاستثمارات الصينية في أفريقيا تشهد نموًا ملحوظًا في عقد الستينيات(٥).

ويأتي ثاني المحددات من واقع **القوة التصويتية لكينيا وللدول الأفريقية عامة في هيئة الأمم المتحدة**، فقد شهد مطلع الستينيات استقلال الكثير من الدول الأفريقية والآسيوية(٦) من قبضة الاستعمار الأوروبي، وضغطت هذه الدول المستقلة حديثًا من أجل الحصول على تمثيل متزايد في هيئة الأمم المتحدة، ففي ١٦ ديسمبر ١٩٦٣ حصلت كل من كينيا وزنجبار على عضوية الأمم المتحدة ليرتفع عدد الدول الأفريقية الأعضاء في تلك الهيئة إلى ٣٥ عضوًا(٧).

كان الحصول على الدعم المتبادل في المنظمات والهيئات الدولية، مسألة مهمة جدًا وملحة بالنسبة للصين، فقد أوضح شو إن لاي Chou En Lai في أثناء جولته الإفريقية في عامي ١٩٦٣-١٩٦٤ أن هناك عدد من النقاط الرئيسة المهمة للصين، وهي: استعادة الحقوق المشروعة للصين في الأمم المتحدة، والاعتراف بجمهورية الصين الشعبية كحكومة شرعية للصين(٨)، بدلاً من الاعتراف بحكومة فورموزا أو الصين الوطنية (تايبيه)(٩). ولهذا فإن اهتمام الصين

الشيوعية الكبير بأفريقيا كان هدفه الحصول على اعتراف دولي بها؛ من ثمَّ فإن حصولها على دعم ما يقرب من ٤٠ دولة أفريقية مستقلة بحلول عام ١٩٦٥ يعد إنجازًا كبيرًا(١٠).

يعد هذا المحدد مقومًا أساسيًا للعلاقات الصينية الكينية، بل وضامنا رئيسًا لاستمراريتها أو انقطاعها، فقد اعتبرت الصين أن معارضة كينيا لأي من تلك الأهداف الصينية المعلنة يؤدي قطعًا إلى وقوع الخلاف والقطيعة بين البلدين. ولهذا عندما استخدمت الصين تكتيكات وأساليب تهدف لتحقيق سياساتها وعَدَّتها كينيا غير مقبولة؛ وقع خلاف شديد بين الجانبين، ومن ثم اعتمد الخلاف أو التعاون على الطريقة التي نظر بها كل طرف إلى مساعي الطرف الآخر لتحقيق أهدافه، أو عدم تعزيز الأهداف المعلنة للطرف الثاني(١١).

ويتعلق بالمحدد السابق محدد ثالث وهو **رغبة الصين المُعلنة في تحقيق تضامن أفروآسيوي**والبحث عن أرضية مشتركة، ومكافحة الإمبريالية والاستعمار القديم والجديد؛ ومعارضة العدوان الأجنبي والتدخل(١٢)؛ والمطالبة بسحب القوات والقواعد الأجنبية، ودعم حركات التحرر الوطني والسلامة الإقليمية، وأن تقوم دول العالم الثالث بتسوية خلافاتها دون تدخل إمبريالي(١٣). وبهذا هدفت الصين إلى محاولة تجنيد الدول الأفريقية والآسيوية واستغلالها في معركة الصين الكبرى ضد الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، والقوى الإمبريالية الأخرى بدافع وحدة الهدف والمصير الآسيوي الأفريقي المشترك، وأصبح هذا هدفًا رئيسًا للسياسة الخارجية الصينية.

وفي هذا الإطار مثلت كينيا بالنسبة للصين ميدانًا مهمًا للصراع الدائر ضد الولايات المتحدة، زعيم "العالم الرأسمالي"، والأهم من ذلك، ضد التحالف المناهض للصين الشيوعية(١٤). ورأت الأخيرة أنها إذا نجحت في تقديم نفسها

كمناهضة للاستعمار بشكليه القديم والجديد في أفريقيا؛ فإنها ستجد أرضًا خصبة في تلك القارة(١٥).

بناء على ذلك؛ أشاد القادة الصينيون بموقف كينيا من الإمبريالية والاستعمار، وهي بذلك تقاسم الصين تجربتها المريرة مع الإمبريالية. وتلك الفكرة أكدها أيضًا وزير الإعلام الكيني Achieng Oneko عند زيارته للصين حينما أشار إلى أن نضال الكينيين ضد الاستعمار مطابقًا من نواحٍ كثيرة لنضال الشعب الصيني؛ فقد تعرض كلا البلدين للقمع والاستغلال من قبل الأجانب. وهكذا أوجد هذا المحدد الرغبة في الاتحاد ضد العدو المشترك وهو الإمبريالية(١٦).

أما رابع تلك المحددات فيتمثل في**رغبة الصين في اتخاذ كينيا كقاعدة للتدخل في الدول المحيطة في منطقة شرق أفريقيا**، وقد ظهر ذلك جليًا عندما حاولت الصين استخدام كينيا كجسر للمساعدات للثوار والمتمردين في زنجبار، والكونغو(١٧).فقدبذلت الصين الكثير من الجهود لتدريب مجموعات من الثوار الأفارقة الذين ستكون مهمتهم تحويل التوجهات السياسية القومية في بلادهم إلى المسار الشيوعي(١٨).

تلك كانت محددات العلاقات بالنسبة للصين، فما هي المحددات بالنسبة لكينيا؟

حدد رئيس الوزراء الكيني جوموكينياتاJomo Kenyatta (١٩٦٣-١٩٦٤) خلال احتفالات الاستقلال ملامح السياسة الخارجية لبلاده بأن هدفها تحقيق سيادة كينيا وأمنها وسلامتها الإقليمية، وضرورة إنهاء الاستعمار في بقية أفريقيا، والعمل من أجل تحقيق الوحدة الأفريقية، ودعم جهود الأمم المتحدة، والوصول إلى مسار عدم الانحياز في الشئون الدولية.

لذلك كانت هناك ثلاثة محددات وأهداف سعت كينيا لتحقيقها من خلال علاقاتها مع الصين الشعبية، وهي: الحفاظ على استقرار الدولة واستقلالها، وعدم التدخل في شئونها، والحصول على مساعدات غير مشروطة لتحقيق التنمية الاقتصادية، والعمل على تحرير أفريقيا بأسرها من الاستعمار والعنصرية(١٩).وبالفعل لم تتخل كينيا تلك الأهداف، وكان ذلك سببًا في توتر العلاقات مع الصين الشعبية؛ نتيجة عدم نجاح الأخيرة في تعزيز الأهداف الكينية المعلنة، وسوف نناقش هذا بوضوح فيما بعد.

في ضوء الهدف الأول كان طبيعيًا أن ترحب كينيا بالعلاقات مع الصين ودول الكتلة الشرقية عمومًا كبديل للمساعدات الغربية، لا سيما البريطانية، لضمان الاستقلال الكيني الكامل، والتخلص من تبعات الاستعمار القديم. وبالتالي فإن الرغبة في الانفصال عن الهيمنة الغربية التقليدية وتنويع العلاقات جعلت القادة الكينيين يرحبون بالعلاقات مع الدول غير الغربية ومن بينها الصين بهدف إقامة توازن بين القوى العالمية الكبرى التي كانت مقسمة إلى الكتل الغربية والشرقية، وبين الرأسماليين والاشتراكيين، ومن ثم اختار الكينيون سياسة عدم الانحياز في سياستهم الخارجية؛ لهذا كان من الضروري توسيع دائرة المساعدات الخارجية والاستثمارات مع دول الغرب والشرق على السواء، حتى لا تكون كينيا عرضة لضغوط سياسية من أي طرف بناء على المساعدات أحادية الجانب(٢٠).

يؤكد هذا أيضًا إعلان كينيا منذ الاستقلال تبنيها سياسةعدم الانحياز، وتلك سياسة كانت تتطلب منها أن تسعى لإقامة صداقة مع كل الدول، وهكذا فإن الاعتراف بالصين كان بمثابة خطوة نحو تنفيذ هذه السياسة. فبعد أكثر من ٧٠ عامًا من الاستعمار، فرض على كينيا علاقات غربية الطابع، ولكن مع مجيء الاستقلال، كانت هناك حاجة لموازنة علاقاتها من خلال إقامة علاقات مع دول

الكتلة الشرقية، ولذا رحبت بإقامة علاقات مع الصين، كي يُنظر إليها على أنها تطبق سياسة عدم الانحياز(٢١).

هكذا حاولت الصين تقوية علاقاتها مع كينيا كجزء من سياستها الخاصة بالسعي لتعزيز التعاطف والدعم للصين بين الشعوب الأفريقية وحكوماتهم. وقد أولت الصين اهتمامًا أكبر للحكومات الأفريقية المعادية للشيوعية الصينية، ومنها كينيا التي تبنت مبدأ عدم الانحياز ورحبت بعلاقات دولية متنوعة، ورغبت في استثمار علاقاتها مع الصين في تعزيز هذا المبدأ، وكذلك في الاستفادة من المساعدات الصينية طالما جاءت غير مشروطة. وفي ضوء تلك المحددات تأسست العلاقات الدبلوماسية بين البلدين.

ثانيًا- التمثيل الدبلوماسي بين البلدين:

حصلت كينيا على استقلالها في ١٢ ديسمبر عام ١٩٦٣، وكانت الصين رابع دولة تعترف باستقلال كينيا بعد كل من ألمانيا (ألمانيا الغربية فيما بعد)، وروسيا، وإثيوبيا(٢٢). ويرجع ذلك إلى أن الدولتين كانتا على علاقة ودية خلال الفترة التي سبقت الاستقلال تمثلت في الكفاح ضد الإمبريالية والسعي نحو الاستقلال، وقدمت الصين دعمها لحركة التحرر الوطني الكيني كما سبقت الإشارة، وهذا أحد أسباب قيام كينيا بدعوة ممثل الصين شن يي Chen Yi نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية لحضور حفل الاستقلال(٢٣)، وبالفعل لبى المبعوث الصيني الدعوة(٢٤).

أثناء احتفالات الاستقلال، أعرب جاراموجي أوجينجا أودينجا Jaramogi Oginga Odinga نائب الرئيس الكيني عن تقدير بلاده لمساعدة الصين في الماضي وقال إن هذا الدعم "لعب دورًا رئيسًا في نضال الشعب الكيني من أجل الاستقلال". في حين أعرب شن يي عن أمله في أنه بعد إقامة العلاقات الدبلوماسية ستكون الظروف مناسبة لمواصلة التبادل الاقتصادي والثقافي،

والعمل من أجل المهمة المشتركة للشعبين الصيني والكيني لمحاربة السياسات الإمبريالية المثيرة للحروب والفتن، والدفاع عن السلام العالمي(٢٥).

سارعت الصين لتأسيس علاقات دبلوماسية مع كينيا بمجرد حصول الأخيرة على استقلالها، فأنشأت بعد يومين فقط من استقلال كينيا، أي في ١٤ ديسمبر سفارة لها في نيروبيلتصبح رابع دولة تنشئ سفارة في كينيا(٢٦). وقد أنشئت تلك السفارة بالقرب من مقر مجلس الدولة، ومقر الإقامة الرسمي للرئيس كينياتا. وتولى الإشراف على السفارة دكتور وانج Dr. Wang وزوجته (وكلاهما أطباء)(٢٧).

وتعد السفارة الصينية في كينيا أكبر سفارة لها في أفريقيا من حيث الحجم وعدد الموظفين. وفي ٥ فبراير ١٩٦٤، تم تعيين وانج يوتيانWang Yutien سفيرا للصين في كينيا (١٩٦٤-١٩٦٧)(٢٨).

وبالمثل، أسست كينيا سفارة في بكين تخدم مصالحها في الصين وبعض الدول المجاورة(٢٩). وفي ٢١ يناير عام ١٩٦٤ تم تعيين هنري مولي Henry Mulli كأول سفير لكينيا في الصين الشيوعية حسبما أفادت وكالة الأنباء الصينية شينخوا Xinhua News Agency(٣٠).

وخلال الأيام الأولى لتأسيس العلاقات بين البلدين شهدت تطورا ملحوظا. ولكن بعد عام ١٩٦٥ تراجعت علاقة البلدين لتكون على مستوى القائم بالأعمال، ثم حدثت قطيعة دبلوماسية خلال عام ١٩٦٧(٣١)، فما هي الأسباب التي أدت إلى ذلك؟

ثالثا- أسباب توتر العلاقات الكينية الصينية:

يرجع توتر العلاقات الكينية الصينية خلال فترة البحث إلى عدد من العوامل، يمكن إجمالها فيما يلي:

١- علاقات كينيا مع تايوان، وأثرها على العلاقات:

بدأت الصين الشيوعية رسم طريق خاص بها في علاقاتها الخارجية وبخاصة مع أفريقيا منذ أن فقدت مقعدها الدائم في هيئة الأمم المتحدة، لصالح تايوان التي أصبحت تحتل مقعد الصين منذ عام ١٩٤٩[٣٢]. إن محاولة جمهورية الصين الشعبية لقبولها كعضو في هيئة الأمم أجبرتها على البحث عن عدد كافٍ من الأصوات اللازمة لمساعدتها على إقالة تايوان كممثلة للصين والحصول على هذا المنصب لنفسها[٣٣].

لقد كانت الصين الشعبية تعلم ثقل علاقات تايون وأهميتها للدول الأفريقية الفقيرة، وكانت تعلم أيضًا ان أفريقيا ستكون مسرحًا حاسمًا للمواجهة الصينية – الصينية، فبدأت الصين الشعبية من خلال ذراعها الاقتصادي وسلاح المساعدات في تقليص الدور التايواني من جهة، والضغط على الدول الأفريقية بقطع علاقاتها الدبلوماسية معها من جهة ثانية، وتلك السياسة كانت موجهة بشكل خاص نحو الدول الأفريقية الأكثر فاعلية على المستويين الإقليمي والدولي[٣٤]. وبالتالي كان موقف كينيا تجاه هذه القضية مسألة حيوية بالنسبة لعلاقاتها مع الصين الشعبية.

في حقيقة الأمر كانت كينيا داعمة لحصول الصين الشعبية على عضوية الأمم المتحدة، ففي بداية علاقاتها مع الصين بعد الاستقلال مباشرة، كانت كينيا شأنها شأن البلدان الأخرى التي لها علاقات دبلوماسية مع الصين الشعبية، تؤيد مبدأ "الصين الواحدة" التي تنص على أنه لا يوجد سوى صين واحدة في العالم وأن تايبيه الصينية (تايوان) إحدى مقاطعات الصين. وهذا يعني أن كينيا لا تدعم مطالب تايوان بالاستقلال وترى أنها جزءًا لا يتجزأ من الأراضي الصينية[٣٥].

ففي خطاب ألقاه رئيس الوزراء كينياتا في نهاية عام ١٩٦٣ قال: إن أحد الاختلالات الكبيرة داخل الأمم المتحدة ينبع من استبعاد جمهورية الصين

الشعبية، وأن مشاركة الصين في عمليات التبادل والأنشطة التي تقوم بها الأمم المتحدة مسألة ضرورية لتحقيق السلام العالمي الدائم(٣٦).

وفي عام ١٩٦٤، أيدت كينيا توصية مؤتمر رؤساء وحكومات دول عدم الانحياز في القاهرة والتي طلبت من هيئة الأمم المتحدة إعادة جميع الحقوق إلى جمهورية الصين الشعبية والاعتراف بممثلي حكومتها كممثل قانوني للصين في الأمم المتحدة. وقد استند موقف كينيا إلى عدد من الاعتبارات، سلمها وفد كينيا للجمعية العامة للأمم المتحدة في الدورة الحادية والعشرين عام ١٩٦٦، وتتمثل في: أن جمهورية الصين الشعبية هي الممثل الوحيد لكامل الصين لأنها تتمتع بالسيطرة الفعالة على البر الرئيس الذي يبلغ عدد سكانه ٧٠٠ مليون نسمة. وأن إقصاء دولة بها ثلث سكان العالم ينفي مبدأ العالمية. كما إن ادعاء تايوان بأنها تمثل الصين بأكملها ليس له أي صحة بالمعنى العام. كما إن عضوية الأمم المتحدة تستند إلى كيان دولة وليس إلى حكومة، وجمهورية الصين الشعبية هي الكيان المادي لجمهورية الصين. بالإضافة إلى ذلك فمن المستحيل استبعاد الصين الشعبية من القرارات المهمة وفي الوقت نفسه مطالبتها بالاشتراك في الالتزامات المفروضة بموجب الاتفاقيات التي لم يكن لها دور في إبرامها. بالإضافة لما سبق ترى حكومة كينيا أن معارضة الصين تقوم على خلافات أيديولوجية وهذا يتعارض مع مبادئ التعاون الدولي كما هو منصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة. كما إن الصين قوة يحسب لها حساب ونفوذ في العالم، وتلك حقيقة سياسية ومادية وليس من مصلحة السلام والأمن العالميين إبعادها من هيئة هدفها الوحيد هو الحفاظ على السلام والأمن(٣٧).

بالرغم من تأييد كينيا لحق الصين الشعبية في الحصول على مقعدها في الأمم المتحدة، استمرت العلاقات الودية بين تايوان وكينيا خلال عقد الستينيات، وكان هذا سببًا بل ومؤشرًا قويًا على توتر العلاقات الكينية الصينية وضعفها.

وتفصح الوثائق البريطانية عن إدراك المسئولين البريطانيين لتأثير إقامة كينيا علاقات ودية مع تايوان على العلاقات الكينية مع الصين الشعبية، ويتضح ذلك من المراسلات المتبادلة بين مستر إدوارد بيك Mr. Edward Peck المسئول بالمفوضية البريطانية في نيروبي، ومستر إيدي بولاندMr. Eddie Bolland المسئول بقسم الشرق الأقصى التابع لوزارة الخارجية البريطانية في لندن، فقد أكدت تلك المراسلات بأن إبعاد كينيا عن الصين يكمن ببساطة في قيام كينيا بالاعتراف بفورموزا، والترحيب بالبعثة الدبلوماسية للرئيس التايواني تشانج كاي شيك، وإذا حدث ذلك فإن سفارة بكين سوف ترحل من تلقاء نفسها، إذ لا يوجد عاصمة في العالم تعايشت فيها السفارتان الصينية والتايوانية(٣٨).

ومما يؤكد أثر علاقات كينيا بتايوان على مسار العلاقات الكينية مع جمهورية الصين الشعبية، أنه بعد انقطاع علاقات الأخيرة مع كينيا في عام ١٩٦٧، اتهمت بكين بلهجة شديدة الحكومة الكينية وأكدت أن سبب توتر العلاقات بين البلدين هو العلاقات الودية بين كينيا وتايوان، لا سيما بعد أن قام يانج هسي كون Yang Hsi-kun، نائب وزير خارجية تشيانج كاي شيك رئيس تايوان بزيارة إلى كينيا. وقد كان هدف هذه الزيارة هو تعزيز التعاون الزراعي بين البلدين دون أية إملاءات سياسية أو تدخل في الشأن الكيني، هذا في الوقت الذي ضاقت فيه كينيا ذرعًا من تدخل بكين المتهور في شئونها الداخلية(٣٩).

وفي العام نفسه، اتهمت جمهورية الصين الشعبية كينيا في مذكرة احتجاج بأنها تعمل لخدمة الإمبريالية الأمريكية في إيجاد "كيانين صينيين". استندت المذكرة الصينية في دعواها على بعض الأمور التي أقدمت عليها كينيا، مثل: الزيارات الدبلوماسية المتبادلة بين كينيا وتايوان، منها زيارة قام بها وزير الدولة للشئون الخارجية السيد جيمس نيامويا James Nyamweya إلى تايوان وبرفقته اثنين من نواب البرلمان الكيني بدعوة من حكومتها القومية(٤٠)، بالإضافة إلى السماح

لوزير الخارجية التايواني بدخول كينيا ومهاجمة جمهورية الصين الشعبية، وكذلك نشر الصحافة الكينية مقالات تبرز اليوم الوطني لتايوان. واستمر الاحتجاج الصيني مؤكدًا على أنه يجب الإشارة إلى خطورة تلك الحوادث المعادية التي لا تعدها الصين من قبيل المصادفة، وهي خطوة خطيرة اتخذتها الحكومة الكينية عمدًا لتخريب العلاقات بين البلدين وعمل غير ودي للغاية ضد الشعب الصيني(٤١).

رفضت الحكومة الكينية المذكرة لما أسمته "التلميحات المهينة التي لا أساس لها من الصحة" وأنه من الصعب أن تؤدي مثل هذه "الادعاءات والأكاذيب" ضد حكومة كينيا إلى تحسن العلاقات الودية والتعاون بين البلدين(٤٢).

يبدو مما سبق أن التقارب الكيني التايواني كان سببًا واضحًا في توتر علاقات الصين الشعبية مع كينيا، وكان وراء هذا التوتر عوامل أخرى، منها تنافس القوى الكبرى مع الصين حول كسب النفوذ في كينيا.

٢ـ التنافس الصيني الأمريكي السوفييتي:

ارتبطت العلاقات الصينية مع كينيا بعلاقات الصين مع كل من أمريكا والاتحاد السوفييتي، إذ كان للنزاع الصيني السوفييتي تأثير واضح على العلاقات الكينية الصينية. فبعد الثورة البلشفية في روسيا في أكتوبر عام ١٩١٧ انفردت روسيا بالاستراتيجية والتكتيكات التي يجب أن تتبناها الأحزاب الشيوعية الأخرى(٤٣)، ولكن بعد وفاة الحاكم السوفييتي جوزيف ستالين Stalin عام ١٩٥٣، ظهر القائد الصيني ماو تسي تونج Mao Tse-Tung كعملاق شيوعي وحيد في العالم، وتوقع الصينيون منه أن يلعب الدور الذي لعبه ستالين، بأن يُعطي التوجيه الأيديولوجي لبقية العالم الشيوعي(٤٤)، كما أدت العوامل الداخلية في الصين إلى مزيد من الانقسام مع الاتحاد السوفييتي، إذ ندد مؤيدو ماو بسياسة الاعتماد المستمر على المساعدات والتوجيه الأيديولوجي

السوفييتي، ونادوا بضرورة أن يكون هناك نهج شيوعي صيني خالص. وأدت سيطرة اليسار على السلطة في الصين إلى تبني سياسة خارجية أكثر راديكالية في الخارج(٤٥)، وفي نهاية المطاف إلى الخلاف مع الاتحاد السوفييتي. ومن هنا بدأ التنافس الصيني السوفييتي يظهر في أفريقيا، وحاول كل طرف إنشاء علاقات دبلوماسية مع الدول الأفريقية قوامها استبعاد الطرف الآخر(٤٦).

ونتيجة للأهمية التي أولتها كل من الصين والاتحاد السوفييتي لكينيا كقاعدة مهمة للتأثير في شرق أفريقيا، أعطى كلا البلدين مساعدات لكينيا. فقد حاولت الصين كسب تأييد بعض الأفراد والجماعات التي يمكنها الترويج للمصالح الصينية علانية أو سراً(٤٧). وكان لدى بعض الكينيين -وعلى رأسهم أودينجا- الرغبة في استخدام الدعم الصيني طالما كانت بلادهم بحاجة إليه(٤٨).

في هذا الإطار تنافس الصينيون والسوفييت حول تقديم الدعم والمساعدة للمعارضة، لا سيما لأودينجا؛ إذ تم توجيه مبالغ مالية كبيرة إلى المعارضة التي بدأت تعمل لصالح الكتلة الشرقية داخل الحكومة الكينية؛ وبات الصدام الداخلي بين أعضاء تلك الحكومة حتميًا، وأصبحت الأمور أسوأ في أوائل عام ١٩٦٥ عندما اغتيل جيو بينتو Gio Pinto أحد أعضاء البرلمان نتيجة الصراع بين المعارضة داخل حركة الجناح اليساري الكيني؛ لهذا اتخذ كينياتا إجراءات حاسمة بقطع العلاقات مع السوفييت ورفض أي مساعدة من طرفهم، كما قام بطرد بعض الدبلوماسيين الصينيين(٤٩). من هنا يظهر جليًا التأثير السلبي للتنافس السوفييتي الصيني على مسار العلاقات الكينية الصينية.

أما بالنسبة لتأثير التنافس الأمريكي الصيني على مسار العلاقات الكينية الصينية، فقد ظهرت معاداة الشيوعية خلال خمسينيات القرن العشرين في الولايات المتحدة، وتبنت سياسة عدائية تجاه الصين، وظهر ذلك من الدعم الهائل الذي قدمته للكومينتانج The Kuomintang (الحزب الحاكم في

تايوان)، وأيضًا من خلال مشاركة أمريكا في الحرب الكورية (١٩٥٠-١٩٥٣) لصالح كوريا الجنوبية، حينما تدخلت الصين في الحرب لصالح كوريا الشمالية. بالتالي كانت هناك سياسة أمريكية واضحة فحواها احتواء "الخطر" الصيني وعزله.

ثم وصل العداء الأمريكي للشيوعية إلى ذروته في الستينيات. بموازاة مع هذا هدفت السياسة الصينية في إفريقيا منذ أوائل الستينيات لمعارضة الإمبريالية التي تقودها الولايات المتحدة التي حاولت فرض الاستعمار في شكله الجديد على دول القارة الأفريقية(٥٠).

كشف عام ١٩٦٤ عن النوايا الأمريكية الحقيقية في علاقتها بكينيا والمتمثلة في منع الدولة الفتية من التفاعل مع دول الكتلة الشرقية، ومحاولة فرض وصايتها على العلاقات الدولية لكينيا. لهذا دارت سياستها في كينيا حول معاداة الشيوعية ومناهضة الثورة، ووصفت واشنطن أي مساعدة أو بادرة صداقة لكينيا من الاتحاد السوفييتي أو الصين بأنها "خطيرة".

فبعد أسبوعين فقط من الاستقلال، قدم الاتحاد السوفييتي مساعداته للحكومة الكينية الجديدة من خلال تدريب بعض الأفارقة الكينيين في تشغيل الخدمة الإخبارية، بعد توفير المعدات لتشغيلها. وقوبل هذا بسخرية أمريكية وفُسر في واشنطن على أنه خطوة من جانب موسكو للحصول على موطئ قدم استراتيجي في كينيا المستقلة(٥١).

أيضًا دارت الشكوك الأمريكية حول أوجينجا أودينجا Oginga Odinga، نائب الرئيس الكيني، الذي وصفه الأمريكان بأنه "متطرف"؛ لعلاقاته الودية مع السوفييت والصينيين، وعدم موالاته للولايات المتحدة. وبالرغم من الاحترام الكبير والشعبية التي تمتع بها أودينجا في كينيا، كان مكروهًا في واشنطن، ففي

تقرير لوكالة المخابرات المركزية في فبراير ١٩٦٤، عدت واشنطن أودينجا ذراعًا للشيوعية في محاولتها لاختراق كينيا(٥٢).

كان الخوف الأمريكي الذي وصل حد الهوس من أودينجا قد كُشف عنه في تقرير آخر لوكالة المخابرات المركزية خلال نفس الفترة. حيث أشار التقرير إلى أن الصينيين لجأوا إلى أودينجا، ويعد هذا أمرًا خطيرًا لأنه في الوقت الذي كان الأمريكيون يعتقدون أن كينيا راديكالية تمامًا تساير النهج الرأسمالي الغربي؛ فإن نائب الرئيس والشخصية المؤثرة الثانية في كينيا بعد الرئيس كينياتا قد اختار الصين لينشئ معها علاقات ودية، وقام بإرسال حوالي ١٨ كينيًا إلى الصين للتدريب على حرب العصابات(٥٣). وعادت المجموعة الأولى من أبناء قبيلة ليوو Luo الكينية الذين تدربوا على حرب العصابات في الصين إلى كينيا في ديسمبر عام ١٩٦٤(٥٤).

وفي تقرير مطول لنيويورك تايمز وُصف أودينجا بأنه "رجل متقلب ومضطرب"، وأنه عدو المصالح الغربية في كينيا، وأنه منذ استقلال كينيا تبنى أهداف الاتحاد السوفييتي والصين(٥٥).

لقد كانت تحركات أودينجا منذ الاستقلال تبعث فعليًا على القلق الأمريكي؛ فقد قام بزيارة الصين عام ١٩٦٤ وطلب من الحكومة الصينية مساعدة كينيا لكسر الهيمنة الإمبريالية(٥٦). واستغرقت زيارته في بكين تسعة أيام، وأكد لوزير الخارجية شن يي أن الإمبرياليين لا زالوا يسيطرون على كينيا من خلال الهيمنة الاقتصادية، وأن سبب مجئ الوفد الكيني للصين هو مساعدة الصين لكينيا في التخلص من هذه الهيمنة(٥٧).كما إن أودينجا كان يستثمر كل فرصة لانتقاد بريطانيا والولايات المتحدة وغيرهما من قوى الإمبريالية الغربية، واعتبر نفسه مدافعًا عن القومية الأفريقية(٥٨).

كانت رؤية أودينجا تتلخص في أن الكتلة الشرقية لا يخشى خطرها، وأن مساعدة دول الكتلة الشرقية من شأنها التخلص من النفوذ الإمبريالي وقوى الاستعمار القديم والجديد، وعند عودته من بكين عام ١٩٦٤ أعلن أن الصين وعدت بتقديم ٣ ملايين دولار للمساعدة في ميزانية كينيا(٥٩).

انتقدت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة المساعدات الصينية وأخذت تشكك في قدرتها على تقديم الدعم المناسب للأفارقة أو تحسين أحوالهم؛ فأشار تقرير لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية إلى أن غالبية سكان الصين يعيشون في فقر مدقع، أسوأ من حال السكان الأفارقة؛ ومن ثم فإن عددًا قليلاً جدًا من الأفارقة يمكن أن ينجذبوا للشيوعية بسبب شعاراتها. وأكد التقرير أن هدف الصين هو الحصول على موطئ قدم لها في أفريقيا، وكسب صداقة حكوماتها، والعمل على مساعدة أولئك الذين يستجيبون لأفكارها بغض النظر عن مسألة الوحدة الأفريقية التي لم تكن ذو أهمية في المنظور الصيني(٦٠). وهذا تأكيد آخر على أن المساعدات الصينية ارتبطت بمدى استعداد الدول الأفريقية لتقبل الأفكار الشيوعية الصينية، ونبذ أعداء الصين. بما يعني أن المساعدة الصينية مشروطة بتلك العوامل.

وفضلاً عما سبق، بدأت الولايات المتحدة تربط بين المساعدات الصينية والسوفييتية، وحالة التمرد والقلاقل التي عانت منها كثير من الدول الأفريقية، وضربت أمثلة على ذلك بدعم الصين للتمرد في الكونغو الذي بدأ عام ١٩٦٠، وازدادت حدته نتيجة للتورط الشيوعي من خلال تدريب الصين لأكثر من مائة شخص من قوات المتمردين الكونغوليين وتمويلهم وتسليحهم. واستعار أولئك المتمردون الأسلحة والأفكار الثورية الصينية للإطاحة بالحكومة، وقد مكنتهم الأسلحة والمساعدات الصينية من حشد تمرد عام ١٩٦٤ في مقاطعة كويلو في الكونغو(٦١).

استدلت الولايات المتحدة على رؤيتها أيضًا بأحداث الثورة في زنجبار عام ١٩٦٤ التي تلقت دعمًا واضحًا من الصين والسوفييت(٦٢)، فقد انتاب المسئولون الأمريكيون القلق بسبب تلك الثورة التي عدتها الولايات المتحدة بمثابة تهديد مباشر لمصالحها في كينيا(٦٣)، وغيرها من بلدان شرقي أفريقيا خشية انتشار الشيوعية في تلك البلدان، لا سيما بعد الاعتراف بالثورة في الاتحاد السوفييتي والصين وكوبا وغيرها من الدول الاشتراكية. وكانت وجهة النظر الأمريكية ترى أن ثورة زنجبار سوف تعطى الشيوعيين قاعدة لتصعيدهم، وسيكون ذلك بادرة للإطاحة بالحكومات الضعيفة في الدول المستقلة حديثًا مثل حكومة كينيا. وفي محاولة لتأكيد هذه المخاوف وتبريرها استدل الأمريكيون بأن المارشال جون أوكيلو John Okello زعيم الجماعة الثورية المسلحة التي أطاحت بحكومة زنجبار الموالية للإمبريالية تم تدريبه على حرب العصابات في كوبا بدعم من فيدل كاسترو Fidel Castro(٦٤).

أيضًا ألمحت الدعاية الأمريكية إلى تورط الصين في التمرد الداخلي في بوروندي عام ١٩٦٥؛ مما دفع الأخيرة لقطع علاقاتها مع الصين(٦٥). وأيضًا تورط الصين في دعم المتمردين في إقليم بيافرا بنيجيريا ١٩٦٧-١٩٧٠(٦٦).

ردًا على ذلك؛ نشرت صحيفة الشعب اليومية الصينية مقالاً جاء فيه أن الصين ترفض إلقاء اللوم عليها أو تحميلها مسئولية الانقلابات العسكرية الأخيرة التي وقعت في أفريقيا جنوب الصحراء، وأن الإمبريالية التي تقودها الولايات المتحدة هي التي وقفت وراء ذلك(٦٧).

من جانبٍ آخر، بدأت الاستراتيجية الأمريكية تجاه كينيا تهدف إلى تعزيز موقف جوموكينياتا والحد من تأثير اليساريين المناهضين للهيمنة الغربية؛ لذلك قدمت الولايات المتحدة المساعدة السرية -المالية والاستخباراتية والتنظيمية- لكينيا للمساعدة في هزيمة أودينجا واليساريين، بزعم ارتباطهم ارتباطًا مشبوهًا

بالشيوعية. وأخذت الولايات المتحدة تقدم دعمها المالي لبعض الموالين لها، وكان مبويا هو القناة الرئيسة لهذا الدعم، واستمر في تلقي التبرعات الأمريكية من مصادر سرية طوال عام ١٩٦٥(٦٨).

من هنا بدأت السياسة الأمريكية تجني ثمارها في كينيا، فقد نشر كينياتا ومؤيدوه بياناً عن الاشتراكية الأفريقية، وهي وثيقة رفضت رأسمالية القرن التاسع عشر، وشيوعية القرن العشرين كنموذج أمثل للمجتمعات الإفريقية الناشئة. وأشارت الوثيقة إلى اقتصاد مفتوح ومتنوع المصادر، مع التركيز على الحريات السياسية، بحيث لا تمثل الشيوعية ولا الرأسمالية، بل مزيج أفريقي استند أيضًا إلى التقاليد الأصلية. كما رفض كينياتا الأسلحة السوفييتية التي كان من المقرر أن تصل إلى البلاد بحجة أنها أسلحة قديمة، ولن تكون مفيدة للجيش الحديث في كينيا. أيضًا سيطر كينياتا وأعضاء الحكومة المؤيدون له على معهد معسكر لومومبا Camp of the Lumumba Institute، لإحباط احتمالية استخدامه كمركز "تلقين للشيوعية". وعندما وجهت بعض الانتقادات لسياسة كينياتا أعلن مبويا Mboya -وهو الساعد الأيمن لكينياتا- أمام البرلمان أن خطط كينياتا تجاه معهد لومبومبا ليست ذو طابع أيديولوجي(٦٩).

إزاء ذلك هاجمت الصين الحكومة الكينية، ولا سيما مجلس الشيوخ الكيني باعتباره داعمًا للولايات المتحدة الأمريكية ويخدم الإمبريالية(٧٠)؛ وؤكد هذا أن الصراع الذي نشأ بين كينيا والصين خلال تلك الفترة كان يرجع جزئيا إلى الصراع الصيني الأمريكي(٧١).

وفي مواجهة تلك الاتهامات الصينية صرح الرئيس جوموكينياتا في يونيو عام ١٩٦٥، بأنه من السذاجة الاعتقاد بأنه لا يوجد خطر للإمبريالية من الكتلة الشرقية التي تمتلك خططًا مثل الغرب لخدمة مصالحها الخاصة، ولهذا رفضت

كينيا الشيوعية، واختارت لنفسها طريق عدم الانحياز والاشتراكية الأفريقية، وتعزيز القومية الكينية التي نجحت في كسب الكفاح ضد الإمبريالية"(٧٢).

وبناء على معلومات استخباراتية أمريكية وإسرائيلية؛ طردت حكومة كينياتا وانج تي مينج Wang Te-ming، مراسل وكالة أنباء الصين الجديدة The New China News Agency في نيروبي، مدعية أن وجوده في كينيا يتعارض مع مصلحة الأمن القومي، وأنه تورط في "محاولة انقلاب" ضد كينياتا في أوائل يوليو ١٩٦٥(٧٣). وأغلقت كينيا مكتب وكالة أنباء الصين الجديدة بنيروبي في العام نفسه(٧٤).

واستمرت الحكومة الكينية في التنديد بالخطر الشيوعي، والتدخل الصيني في الشئون الداخلية لكينيا، ففي خطاب ألقاه وزير التخطيط الاقتصادي والتنمية في كينيا، السيد توم مبويا Mboya أمام الجمعية الوطنية في كينيا في ٢٦ مايو ١٩٦٧ في ضوء النقاش حول قرار تم تقديمه بشأن أنشطة وكالة المخابرات المركزية الأمريكية في أفريقيا، أكد أنه ينبغي مراقبة أنشطة الروس والبريطانيين والصينيين والفرنسيين، وليس فقط أنشطة وكالة المخابرات المركزية الأمريكية(٧٥). كما أكد مبويا على حرص بلاده على موقف عدم الانحياز في الحرب بين الكتلتين الشرقية والغربية، فالصين ترغب في انضمام كينيا إليها في الحرب ضد الإمبريالية الغربية، وبالمثل يرغب الغرب في انضمام كينيا إليه في حربه ضد الشيوعية(٧٦).

بناء على ما سبق؛ وجهت سفارة الصين في نيروبي في ٢٦ أغسطس ١٩٦٧ هجومًا شديد اللهجة ضد السيد مبويا، واتهمته بمساعدة الإمبريالية الأمريكية على الخروج من صعوباتها(٧٧)، وأن هناك أدلة على التدخل من قبل وكالة المخابرات المركزية الأمريكية في الشأن الكيني، فضلاً عن وجود نية واضحة لدى السيد مبويا، لتحويل انتباه سكان كينيا عن معاداتهم للولايات المتحدة إلى بث الشقاق وتخريب الصداقة بين الشعبين الصيني والكيني(٧٨).

دخلت العلاقات بين البلدين مرحلة القطيعة الكاملة، إذ طردت الحكومة الكينية العديد من الدبلوماسيين الصينيين بتهمة التجسس عام ١٩٦٧(٧٩). وكان هذا نتيجة قيام أفراد هذه البعثة بتوزيع كتب ماو مثل: "الكتاب الأحمر الصغير"، و"مقتطفات من أعمال ماو تسي تونج"(٨٠)، كما استاءت الحكومة الكينية نتيجة لما قامت به السفارة الصينية في أغسطس ١٩٦٧ بإرسال رسالة إلى مُعلم في مقاطعة Rift Valley تحوي شارات ماو تسي تونج، ومواد دعائية للثورة على النهج الماوي(٨١). كما قام طاقم السفينة الصينية جينشاJinsha أثناء رسوها في ميناء ممبسة للتزود بالوقود في فبراير عام ١٩٦٨ بتوزيع شارات على عمال الميناء الكينيين تحمل صورة الزعيم الصيني ماو تسي تونج. وقد صرح نائب الرئيس الكيني ووزير الشئون الداخلية السيد دانييل آراب موي Mr. Daniel Arap Moi أمام الجمعية الوطنية في ٢٥ مارس ١٩٦٨ بأنه سيتم تقديم احتجاج دبلوماسي رسمي لجمهورية الصين الشعبية بسبب ضلوعها في الدعاية السياسية على أرض كينيا، ومحاولة تصدير الثورة الاشتراكية على النمط الصيني(٨٢).

شعرت الحكومة الكينية أن الثورة الصينية الماوية سوف تجلب المتاعب لبلدهم(٨٣). وهنا نسجل نجاح التأثير الأمريكي في التحذير من خطورة النهج الثوري الذي تتبناه الصين.

يتضح مما سبق أن كينيا تمتعت بأهمية جيو استراتيجية كبيرة في نظر القوى الكبرى لاسيما الولايات المتحدة، والاتحاد السوفييتي والصين. وأكثر من أي قوة أخرى سعت الولايات المتحدة لتأكيد تأثيرها الاحتكاري على كينيا، لا سيما بعد أن تبنت كينيا موقف عدم الانحياز في العلاقات الدولية غداة استقلالها، وهو الموقف الذي أغضب الولايات المتحدة، وهدد بانقطاع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، لكن فضل الأمريكيون اتباع سياسة تهدف لمحاولة وقف

"الشيوعية الزاحفة"، واستغلت ثورة زنجبار وأزمة الكونغو عام ١٩٦٤ كحالتين مهمتين في هذا الإطار، وكمبرر لدعم القادة الموالين للغرب في شرق أفريقيا قبل أن يسقطوا ويفقدوا مواقعهم(٨٤).

كما اتبعت الولايات المتحدة سياسة تقديم المساعدات لكينيا، والتي كان الغرض الرئيس منها تقوية شعبية الزعماء السياسيين الموالين للغرب، وللولايات المتحدة تحديدًا من خلال مساعدتهم في دعم مشروعات البنية التحتية في المجالات الرئيسة. وكجزء من هذا الجهد، استخدمت الولايات المتحدة بشكل متزايد شبح الشيوعية كذريعة لتعزيز مصالح السياسة الخارجية الأمريكية في كينيا(٨٥).

في ضوء ما سبق يظهر بوضوح أن تلك السياسة التي اتبعتها الولايات المتحدة لتعزيز مصالحها في كينيا وشرقي أفريقيا، ومواجهة المد الشيوعي، كان لها تأثيرها القوي على مسار العلاقات الكينية الصينية، وكان أحد أهم أسباب توترها.

٣ـ محاولة الصين استمالة بعض القادة الكينيين (فتح قنوات جانبية غير حكومية):

أقدمت الصين على هذا نتيجة شعورها بخيبة أمل إزاء استعداد الحكومة الكينية على التصدي للإمبريالية، ولذلك انجرفت الصين نحو سياسة استمالة بعض القادة وأعضاء الحكومة الكينية. وعلى ذلك لم يخطئ البعض حينما قالوا أن السياسة الكينية في الستينيات دارت حول ثلاث شخصيات: كينياتا، وأودينجا، ومبويا. ولإدراك الصين أن كينياتا لا يميل للشيوعية وإنما يميل للرأسمالية الغربية، فقد حشدت دعمها حول شخص أودينجا الذي كانت له طموحات سياسية(٨٦)، وأصبح الدعم الصيني المالي للسيد أودينجا Odinga موضوع جدل سياسي كبير في كينيا، ووصفته الوثائق البريطانية بأنه يقوم بأنشطة تخريبية؛ نتيجة تلقيه الدعم

المالي من الصين. وأكدت المراسلات الوثائقية أن هذا الدعم كان أحد أسباب طرد البعثة الدبلوماسية الصينية من نيروبي(٨٧).

في ضوء ما سبق جرت مناقشة برلمانية في كينيا عام ١٩٦٥حول الرقابة على الأموال المتدفقة من الخارج، وضرورة إعداد مشروع قانون بهذا الشأن، وأخبر وزير المالية الكيني السيد جيمس جيتشورو James Gichuru مجلس النواب أنه بالإضافة إلى التحكم في تدفق الأموال إلى داخل البلاد، فإن مشروع القانون من شأنه أن يضمن عدم دخول أي أموال إلى كينيا من الصين أو من مصادر أخرى دون علم السلطات الكينية وموافقتها. ومضى يقول: "هناك عملاء صينيون في هذا البلد، وقد حان الوقت لنكشفهم. إنهم يحصلون على أموال من الصين وقد حان الوقت للسيطرة عليهم".

كما اتهمت الصين بالانخراط في أنشطة تخريبية في كينيا، بمنح المنشقين الكينيين تدريبات عسكرية استعدادًا للإطاحة بحكومة كينياتا، وأشاعت تقارير غربية: أمريكية وبريطانية أن الصين كانت تساعد المعارضة داخل كينيا، بهدف إيصال أودينجا للسلطة، وكانت هناك مزاعم بأن الأخير رتب للتدريب العسكري في الصين وبلغاريا لأكثر من مائة طالب كيني. وأن هذا النشاط كان معروفًا للأمن الكيني الذي كان يتبع تحركاته. وأن مجموعة أولية من حوالي أربعين مقاتل من أبناء قبيلة ليوو عادوا من الصين بعد تدريبهم على التخريب ويعتقد أنهم في معسكر بالقرب من كاكاميجا Kakamega على ضفاف بحيرة فيكتوريا. ذكرت تقارير أخرى أنه كان هناك ثمانية عشر كينيًا يتدربون في أكاديمية ووهان Wuhan العسكرية بوسط الصين(٨٨).

كان من نتائج ذلك حدوث صدام مفتوح بين كينياتا نفسه ونائبه القوي أودينجا. وفي أول هجوم له على كينياتا، أعلن أودينجا في اجتماع حاشد في

كيسومو Kisumu، مسقط رأسه، أن كينياتا سقط تحت النفوذ الإمبريالي الغربي، وأنه يأخذ أوامره من الولايات المتحدة وبريطانيا(٨٩).

وعقد أودينجا مؤتمرًا صحافيًا في نيروبي في ١٥ أبريل ١٩٦٥، لإدانة منتقديه، وأكد أنها مجرد "دعاية إمبريالية" صممت لتقويض الحكومة الجديدة. وصرح أودينجا بأن "قضية الشيوعيين ليست على المحك .... نحن نناضل مع الأعمى الموجودة بالفعل في المنزل [الاستعمار]، وليس مع العدو الذي ما زال في الغابة [الشيوعية]... الأعمى التي في منزلنا يجب أن نتخلص منها أولاً وسننتظر الأعمى الموجودة في الغابة حتى تصل إلى المنزل، وإذا أصبحت خطرًا، فسنتعامل معه بالطريقة نفسها، بينما يبقى وجودها في الغابة مهمًا، وقد يكون من المفيد لنا؛ لأنها قد تقتل بعض الهوام التي تزعجنا في منزلنا.."(٩٠).

اصطدم كينياتا مع أودينجا بعدما تم الكشف عن كتيب صيني يدعو إلى الإطاحة بحكومة كينيا. وتم مداهمة مكتب أودينجا وعثر على أسلحة سوفييتية وصينية(٩١). على أثر ذلك قام كينياتا بطرد أودينجا كرئيس لمندوبي كينيا في مؤتمر الكومنولث البريطاني في يونيو ١٩٦٥ وذهب أبعد من ذلك في شجب أودينجا والشيوعية، وكذلك الإمبريالية(٩٢).

في المقابل شنت الصين هجومًا على بعض الأشخاص الذين رأت أنهم يعملون ضد مصالحها، ولصالح الإمبريالية الغربية، ففي٢١ أغسطس ١٩٦٧ أرسلت حكومة بكين مذكرة احتجاج للحكومة الكينية اتهمت فيها نائب رئيس كينيا السيد آراب موي بأنه عمل على زرع الخلاف في العلاقات الودية بين الشعبين الكيني والصيني وزيادة المشاعر المعادية للصين، وهذا تخريب متعمد للعلاقات بين البلدين(٩٣).

وبذلك فإن محاولات الصين لكسب موالين لها داخل الحكومة الكينية قد أثار قلق الحكومة الكينية تجاه نوايا الشيوعيين عامة والصينيين تحديدًا؛ لهذا

ألقت القبض على بعض العناصر المؤيدة للصين وللكتلة الشرقية عمومًا من أعضاء الحزب الحاكم وعلى رأسهم أودينجا، وتم إيداعهم السجن استجابة لمزاعم الأنشطة التخريبية لهم التي روجها الغرب(٩٤). وخلال عام ١٩٧٠ بدأ خروج المعتقلين من السجن، ولم يبق إلا سبعة فقط كان منهم أودينجا الذي طالب الكثيرون بخروجه من السجن، فما كان من حكومة كينياتا إلا أن لجأت إلى حيلة تهدف لإضعاف نفوذ أودينجا وشعبيته، وتهدئة ثورة المطالبين بالإفراج عنه، إذ أقدمت الحكومة على مساومة أحد المقربين لأودينجا وأفرجت عنه وعقدت مؤتمرًا صحافيًا في أبريل عام ١٩٧٠ نشر فيه شائعات تفيد بأن أودينجا حصل على أكثر من مليون شلن كيني (١٤٠،٠٠٠ دولار أمريكي) بين عامي ١٩٦٧، ١٩٦٩ من الصين وروسيا وكوريا الشمالية، وكانت الصين هي الجهة المانحة الرئيسة(٩٥).

من هنا يتضح أن سعي الصين لفتح قنوات جانبية غير حكومية بهدف خدمة توجهاتها ومصالحها قد أزعج الحكومة الكينية، وبدأت تضيق الخناق على الأشخاص الموالين للصين، وأخذت توصد الباب أمام المد الشيوعي عمومًا.

٤ـ موقف الصين تجاه مشكلة الحدود الصومالية الكينية:

هدفت بريطانيا إلى إنشاء كيان عازل بين الصومال الإيطالي والمرتفعات التي يسكنها البيض في كينيا، فسيطرت على المنطقة التي عرفت باسم المقاطعة الشمالية لكينيا فيما عرف بإقليم إنفدي حتى تمنع التوسع الصومالي باتجاه الجنوب الغربي. وقامت في عام ١٩٠٩ برسم خط إداري بين نهر جوبا وإقليم إنفدي، ومنعت الصوماليين من التوسع فيما وراء هذا الخط، وعارض الصوماليون هذا الإجراء، وشنوا عددًا من الغارات ضد البريطانيين. وفي عام ١٩٢٥ تم رسم الحدود الفاصلة بين كينيا والصومال، وقامت بريطانيا بضم الجزء الشرقي من المنطقة التي يسكنها الصوماليون إلى كينيا بعد معاهدة وقعتها مع إيطاليا(٩٦).

ومنذ استقلال الصومال عام ١٩٦٠ حاول الصوماليون فصل الإقليم وعودته للصومال. وطلب الزعماء الصوماليون من الحكومة البريطانية عام ١٩٦١، بمنح إنفدي استقلالها وانفصالها عن كينيا وانضمامها للوطن الأم؛ الصومال. ورحبت السلطات البريطانية بهذا، لاسيما بعد أن طالب رئيس الوزراء الصومالي الدكتور عبد الرشيد شَرْمَاركِي(٩٧) Dr. Sharmarke بضرورة إجراء استفتاء للصوماليين في إقليم إنفدي حتى يتمكنوا من تقرير مصيرهم(٩٨).

وافق المؤتمر الدستوري الكيني الذي عُقد في لندن عام ١٩٦٢ على تشكيل لجنة لإجراء استفتاء في إقليم إنفدي لتقرير مصيره، وأسفر الاستفتاء الذي أجري في ١٥ نوفمبر عن تأييد انفصال الإقليم عن كينيا وانضمامه للصومال بنسبة ٨٨٪. وبدأت الصومال تجري اتصالات مع بريطانيا صاحبة السيادة في كينيا لتنفيذ نتائج الاستفتاء، ووعدت بريطانيا بحل المشكلة قبل منح كينيا استقلالها، لكن استقلت كينيا في ديسمبر ١٩٦٣ وصار الإقليم جزءًا من كينيا بشكلٍ رسمي دون أن تحل بريطانيا المشكلة كما وعدت(٩٩).

وقف السياسيون في كينيا موقفًا معارضًا لتلك المطالب الصومالية، وصرح توم مبويا الأمين العام للحزب الوطني الأفريقي الكيني (كانو) باستحالة انفصال إنفدي، واتهم الصومال بتحريض سكان الإقليم على الانفصال، وأن هذا يتناقض مع مبادئ الوطنية الأفريقية وشعار الوحدة الأفريقية، وأكد مبويا أن هناك العديد من النزاعات في أفريقيا من هذا القبيل، "وأنه لو أتحنا الفرصة لفتح مثل هذا الباب لن نجني سوى المزيد من التعقيدات والتفكك"(١٠٠).

أما عن موقف الصين تجاه هذه الأزمة فيمكن القول بأنه على الرغم من إقامة علاقات دبلوماسية بين الصين والجمهورية الصومالية في ديسمبر ١٩٦٠، ثم زيادة النشاط الثقافي والسياسي والتجاري الصيني في الصومال، فقد حاول

الصينيون تجنب التورط في مطالب الصومال بشأن مشكلاتها مع كينيا؛ لأن هذا قد يعرض العلاقات الصينية الكينية للخطر(١٠١).

لكن الصين غيرت سياستها، وسعت لمساعدة الصومال في نزاعها الإقليمي مع كينيا وإثيوبيا؛ ردًا على تورط كل من واشنطن وموسكو في تقديم مساعدات وأسلحة لكل من كينيا، وإثيوبيا. لذلك وجدت الصين فرصة في مساعدة الطرف الآخر وهو الصومال، وهو الأمر الذي أثار غضب الكينيين(١٠٢).

كما أحس الكينيون بالقلق إزاء ما أثير حول نية الصين تقديم مساعدات عسكرية للصومال، لا سيما بعد زيارة رئيس الوزراء الصومالي الدكتور شَرْمَاركِي للصين عام ١٩٦٣. لكن وزير الخارجية الصيني أكد أنه لن يتم إرسال أي أسلحة للصومال، وأنه نصح الدكتور شرماركي بالتفاوض مع كينيا بشأن النزاع الإقليمي بينهما، وأكد أن هذا يتفق مع سياسة الصين المعلنة بعدم المشاركة في النزاعات بين الدول، خاصة وأن الدولتين المعنيتان تجمعهما علاقات ودية مع الصين(١٠٣).

وفي محاولة لتهدئة المخاوف الكينية؛ قدمت الصين عروضًا للمساعدات الاقتصادية لكينيا. ويظهر أن هدف الصين من هذه المساعدات هو إظهار أنها دعمت مطالبات الصومال الإقليمية ضد كل من إثيوبيا، وفرنسا فقط (حول الصومال الفرنسي)، وليس ضد كينيا(١٠٤)؛ لا سيما أن إثيوبيا كانت على علاقات وطيدة مع السوفييت.

لقد أثرت هذه المسألة كثيرًا على العلاقات الكينية الصينية، فقد كان السياسيون الكينيون ينظرون إلى مدى تأثير المعونات المالية والعسكرية المقدمة من بعض الدول للصومال في تعزيز مطالبها بإقليم إنفدي المتنازع عليه مع كينيا. يؤكد هذا التخوف الكيني تلك المساعي التي بذلتها الخارجية الكينية بإرسال وفود رفيعة المستوى لعدة دول يشتبه في إمدادها للصومال بالأسلحة، لاسيما

الاتحاد السوفييتي، والصين، ومصر، والمملكة العربية السعودية، والكويت، وإيران، والأردن(١٠٥).

كما أكد عضو في البرلمان الكيني استياء كينيا من الدعم العسكري الذي تتلقاه الصومال من الجهات الخارجية الفاعلة، ولا سيما من الصين. يؤكد ذلك تصريحه الذي قال فيه: "نعلم أن هناك قاعدة بُنيت بالفعل في الصومال من قبل الصينيين، ونحن نعلم جيدًا أن هؤلاء الأشخاص مدربون جيدًا على الأسلحة الحديثة". كما أشار رئيس الوزراء الصومالي شرماركي في مؤتمر صحفي في مقديشو إلى امتلاك بلاده إمدادات سخية من أحدث الأسلحة والمعدات العسكرية التي قدمتها بعض الدول الصديقة(١٠٦).

في الواقع لم تكن المساعدات الصينية للصومال ذات شأن يذكر، وإنما حفزت هذه المساعدات السوفييت لتقديم مساعدات كبيرة للصومال، ومن ثم أجبرت الولايات المتحدة هي الأخرى على تقديم المساعدة للصومال، ومن هنا تناقصت مساعدة الصين للصومال بشكل ملحوظ؛ خاصة أن الدعم الصيني للصومال قد تسبب في توتر العلاقات الصينية مع إثيوبيا التي لها مشاكل حدودية مع الصومال أيضًا، ولذا رفض الإمبراطور هيلا سلاسيHaile Selassie زيارة شو إن لاي لإثيوبيا عام ١٩٦٤ حيث انتقد الإمبراطور الإثيوبي موقف الصين.

وعلى أي حال؛ فقد أدى تناقص الدعم الصيني للصومال إلى قيام الحكومة الصومالية في منتصف عام ١٩٦٤ بإقصاء العناصر الموالية للصين في تلك الحكومة(١٠٧). ولذا يمكننا القول أن استمرار الحديث عن الشك في نوايا الصين، أو الارتياب من مساعدتها للصومال ما هو إلا مجرد حُجة وذريعة استندت إليها الحكومة الكينية لقطع علاقاتها مع الصين.

٥ـ موقف كينيا من التجربة النووية الصينية عام ١٩٦٤:

عندما فجرت بكين أول قنبلة ذرية عام ١٩٦٤ معلنة بذلك نجاح تجربتها النووية، كانت ردود فعل قادة الدول الأفريقية متباينة، وانقسموا إلى فريقين أحدهما رحب بالتجارب النووية الصينية، والثاني أعلن رفضه لها. فقادة الدول الأفريقية التي ارتبطت بصلات وثيقة مع الصين مثل غانا، وغينيا، رحبوا بنجاح بكين النووي؛ إذ عبر كل من كوامينكروما رئيس غانا، وأحمد سيكوتوري رئيس غينيا، عن سعادتهما بقدرة بكين النووية، وأنه مؤشر إيجابي على ما تستطيع الدول النامية فعله في ضوء مواردها وإمكاناتها. أما الفريق الآخر الذي انتقد التجربة النووية الصينية فكان في مقدمته الرئيس الكيني جوموكينياتا، ورئيس مالاوي الدكتور هستينج باندا. فقد انتقد كينياتا المبالغ الكبيرة التي أنفقتها الصين على إنتاج السلاح النووي، واقترح ضرورة التزام الصين بمعاهدة حظر التجارب النووية في الغلاف الجوي. بينما أعرب الدكتور باندا عن أسفه؛ لأن تجربة الصين النووية تأتي ضد رغبات وتطلعات شعوب العالم المحبة للسلام(١٠٨).

وهكذا يُظهر موقف كينيا من التجربة النووية الصينية مدى الاختلاف في توجهات كلا البلدين، ويفصح عن وجود فجوة وعدم توافق كيني مع توجهات السياسة الخارجية للصين.

٦ـ موقف الصين من التمرد العسكري في كينيا عام ١٩٦٤:

وقع عدد من التمردات العسكرية في كل من تنجانيقا وأوغندا وكينيا عام ١٩٦٤، وظنت الولايات المتحدة وبريطانيا أن هذه الثورات والتمردات مستوحاة من الشيوعية، ففي ٢٠ و ٢١ يناير من العام المذكور، وفي تحدٍ للرئيس نيريري قام الجنود في تنجانيقا بالتمرد وطردوا الضباط البريطانيين. وفي ٢٣ يناير تمردت وحدات من الجيش الأوغندي، فانتقل الجنود البريطانيون من كينيا إلى أوغندا على وجه السرعة لقمع التمردبناء على طلب رئيس الوزراء

الأوغندي ميلتون أوبوتي. وفي ٢٤ يناير وافقت بريطانيا أيضًا على إرسال قوات إلى كينيا لسحق التمرد هناك(١٠٩).

وبالرغم من وقوف أسباب عدة وراء تلك التمردات والثورات؛ أعلن البريطانيون استعدادهم لإرسال قوات إلى أوغندا وكينيا لقمع التمردات هناك، خشية أن تفتح هذه التمردات مجالاً للوجود السوفييتي والصيني، ويضعف موقف القادة الموالين للغرب في دول شرق أفريقيا.

أرجعت الدول الغربية سبب التمرد في دول شرقي أفريقيا إلى التأثير الشيوعي، لا سيما الأساليب الثورية التي بثتها الصين، بالرغم من أن صحيفة Christian Science Monitor الأمريكية أكدت أنه لا توجد أدلة تثبت تورط بكين أو موسكو في الوقوف وراء تلك التمردات(١١٠).

أعربت الحكومة الصينية عن استهجانها، وانتقدت بشدة قرار الحكومات الثلاث باستدعاء القوات البريطانية للتعامل مع التمرد؛ مما أثار استياء حكومة كينيا واحتجاجها بشدة. وبرغم مساعي الصين الدبلوماسية، وبرامج المساعدات المعلنة، إلا أن الحكومة الكينية عدت التصريح الصيني حول التمرد؛ هدفًا لضرب استقرار الدول الأفريقية(١١١).

تزامن مع هذا تدهور علاقات الصين الخارجية مع عدد من الدول، منها إندونيسيا التي طردت الدبلوماسيين الصينيين بعد محاولة انقلاب عسكري دعمتها الصين. كما اكتشفت محاولة للإطاحة بحكم الرئيس ديوريهاماني DioriHamani في النيجر في أواخر عام ١٩٦٤، وكانت المؤامرة بقيادة حزب Sawaba بدعم من الصين، وهو الأمر الذي أدى إلى الانتقاد الشديد للدور الصيني على لسان رئيس ساحل العاج هوفيويه بوانييه Houphouet-Boigny، ورئيس فولتا العليا موريس ياميوجو Maurice Yameogo. وفي أواخر عام ١٩٦٥ كانت هناك انقلابات في الكونغو ليوبولدفيل وداهومي. وفي

أوائل عام ١٩٦٦، استولت الأنظمة العسكرية على السلطة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وفولتا العليا، ونيجيريا، وغانا. وكل هذه الانقلابات عززت الموقف المعارض للصين(١١٢).

وفي كينيا بدأت حكومة كينياتا على الفور تتشكك في أنشطة الصين في زنجبار، وعدتها أنشطة مشبوهة. كما قامت الحكومة الكينية بتقييد عدد الدبلوماسيين الصينيين في نيروبي كرد فعل على انتقادات بكين، كما فرضت بعض القيود على السفارة والبعثة الدبلوماسية الصينية في كينيا(١١٣).

يفهم مما سبق أن النهج الثوري الصيني وما واكبه من وقوع تمردات وقلاقل في بعض الدول الأفريقية ومنها كينيا قد أعطى الفرصة للإشارة بأصابع الاتهام بتورط الصين في الوقوف وراء هذه الاضطرابات ودعمها؛ وهو ما ترك أثره السلبي على العلاقات الكينية الصينية.

٧ـ شحنات الأسلحة الصينية عبر كينيا:

سعت الصين إلى اتخاذ كينيا كقاعدة عمليات لمساعدة الثوار في الكونغو. وشوهدت الأسلحة والإمدادات الصينية في نيروبي، والتي كانت في طريقها إلى الكونغو. كما استغلت الصين تبادل العلاقات الدبلوماسية مع كينيا، وحاولت تمرير شحنات من الأسلحة عبر أراضيها. وقد اعترضت الشرطة الكينية قافلة تضم ٧٥ طناً من الأسلحة الصينية لم تكن وجهتها معروفة(١١٤). هذا بخلاف اعتراض الشرطة الكينية لأطنان من الأسلحة الصينية غربي كينيا كانت في طريقها إلى أوغندا(١١٥).

كما أفادت تقارير دورية بأن الأسلحة التي تم الاستيلاء عليها بأيدي مقاتلي الشفتا Shifta الصوماليين كانت تحمل علامات صينية في بعض الأحيان، وهو ما عدَّه أعضاء البرلمان الكيني ليس مجرد تواطؤًا صينيًا ولكنه دليل على سوء نية

الصين تجاه كينيا. واقترحوا أنه يجب قطع العلاقات الدبلوماسية مع أي دولة تقوم بتزويد الصومال بالأسلحة(١١٦).

وشن وزير المالية الكيني جيمس جيتشورو James Gichuru هجومًا عنيفًا في مجلس الشيوخ الكيني ضد الصين الشيوعية لأنشطتها الخاصة بشحنات الأسلحة إلى تنزانيا وأوغندا عبر كينيا؛ بهدف الحفاظ علي شبكة من العملاء الموالين للصين، بالإضافة إلى دفع مرتبات لهم. وهدد جيتشورو بسحب البعثة الدبلوماسية الكينية من بكين. وأنه "يمكننا استخدام الأموال التي ننفقها على سفارتنا في بكين لبناء المستشفيات هنا في كينيا".وأكد جيتشورو أن هذا لا يعني أن كينيا ليست ممتنة لمساعدة الصين لها بمبلغ مليون دولار، لكن هذا لا يعني أن كينيا ستسمح بإساءة استخدام مكانتها ونزاهتها(١١٧).

وأكد جيتشورو أيضًا أنه في ضوء ما أثبتته الأدلة بأن كميات كبيرة من الأسلحة والذخيرة يتم تهريبها باستمرار من دول شيوعية لا سيما الصين إلى كينيا أو عبرها بغرض شن ثورة مسلحة للإطاحة بحكومة كينيا أو إشراكها في نزاع خارجي، فإن البرلمان الكيني يحث الحكومة على استخدام جميع الوسائل المتاحة لها لضمان الكشف عن هذه الخطة السرية ونشرها للجمهور(١١٨).

كما يبدو تأثير الدعاية الغربية واضحًا في هذا الأمر؛ إذ أوعزت الولايات المتحدة الأمريكية للحكومة الكينية بأن الصين والكتلة الشرقية تقدم مساعدات كبيرة من الأسلحة للصومال في نزاعها الحدودي مع كينيا، هذا في الوقت الذي اعترف فيه رئيس وزراء الصومال عبد الله الحاج حسين أمام الجمعية الوطنية الصومالية بأن بلاده كانت محظوظة بالحصول على العرض السخي من الأسلحة والمعدات العسكرية من الولايات المتحدة الصديقة، وجمهورية ألمانيا الاتحادية، والاتحاد السوفييتي. ويبدو من خلال التصريح أن الصين ليست متورطة وحدها بشكل مباشر ومؤكد في تسليح الصوماليين(١١٩).

٨ـ علاقة الصين بالنظام العنصري في جنوب أفريقيا:

كان أحد أسباب توتر العلاقات الكينية الصينية تلك التقارير الاقتصادية التي أشارت إلى أن تجارة بكين مع جنوب إفريقيا تشهد نموا مضطردًا؛ إذ مثل هذا الأمر تحديًا صينيًا واضحًا للمقاطعة التي أعلنتها الدول الأفريقية والعربية ضد جنوب أفريقيا. وهذا الأمر أثار أغضب الدول الأفريقية عمومًا -ومنها كينيا- ضد الصين.

والدليل على ذلك أنه حينما حضر السفير الصيني لدى الجمهورية العربية المتحدة، المدعو تشن تشياكانج Chen Chia-kang، إلى قاعة المؤتمرات بالقاهرة، وبحضور خبراء اقتصاديين من ٢٦ دولة إفريقية؛ فوجئ السفير الصيني بتقرير أعده الوفد الكيني عن التجارة الخارجية لدولة جنوب أفريقيا، وشعر السفير الصيني باستياء شديد من هذا التقرير الكيني الذي أكد أن الصين تعد واحدة من أكثر الدول في حجم التجارة مع جنوب إفريقيا.

وخارج قاعة المؤتمرات المغلقة أشار تشياكانج إلى أن الإحصاءات المذكورة في التقرير الكيني "ملفقة بالكامل". ومع ذلك، فإن الوفد الكيني وقف وراء التقرير بحزم شديد، وسبق أن قدموا هذا التقرير إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لمنظمة الوحدة الأفريقية. وحث التقرير على اتخاذ تدابير جديدة لجعل مقاطعة جنوب إفريقيا أكثر فعالية(١٢٠).

ويفهم مما سبق أن الصلات التجارية التي ربطت بين الصين والنظام العنصري في جنوب أفريقيا كانت سببًا مهمًا لتوتر العلاقات الكينية الصينية.

٩ـ الثورة الثقافية الصينية عام ١٩٦٦:

أدت بعض التطورات السياسية الداخلية في الصين إلى توتر العلاقة مع كينيا. هذه التطورات السياسية تشير بوجه خاص إلى الثورة الثقافية البروليتارية

الكبرى التي اندلعت بين عامي ١٩٦٦، ١٩٦٩[١٢١]، فالكثيرون اعتبروا أن الثورة كانت عدائية للغاية، رغم أنها قدمت نموذجًا شكليًا يبرز مساعي ماو تسي تونج لحماية أهداف ثورة البروليتاريا الصينية[١٢٢]؛ لكنها كانت في الواقع بحسب رؤية المحللين تهدف للقضاء على معارضة ماو بالإكراه والعنف[١٢٣].

وفي الواقع أثرت الثورة الثقافية الصينية على مجمل السياسة الخارجية للصين، وتعرضت وزارة الخارجية وموظفوها لانتقادات شديدة خلال الثورة؛ إذ احتل "الحرس الأحمر" وزارة الخارجية بالكامل، وكانت الشئون الخارجية الصينية في أيدي دبلوماسي ينتمي لذلك الحرس، وهو ياو تنج شان Yao Tung-Shan، الدبلوماسي الذي طُرد من إندونيسيا بسبب تدخله في الشأن الداخلي في ذلك البلد. واتهم الدبلوماسيون الصينيون في الخارج بأنهم يقيودن أجندة البرجوازية المنحلة في سياستها الخارجية[١٢٤]. بسبب هذا، تم استدعاء سفراء الصين في الخارج باستثناء هوانج هوا Huang Hua في القاهرة لمراجعة أيديولوجيتهم. هذه الاضطرابات الداخلية كان لها تأثير على الشئون الخارجية.

تبنى الحرس الأحمر الصيني موقفًا عدائيًا وعنيفًا للغاية تجاه مختلف السفارات في بكين. ويبدو أنهم كانوا يتصرفون تحت تأثير القول الصيني: "من دون أي عدو خارجي لا بد أن تنهار أي دولة". وحتى انتهاء ثورة ماو الثقافية، قاموا بنهب بعض السفارات وضرب موظفيهم ولم يعيروا للقانون أي اعتبار[١٢٥].

وهكذا تسببت الثورة بالكثير من الاضطراب في إدارة السياسة الخارجية للصين، بدليل توتر علاقات الصين الخارجية مع عدد كبير من الدول، مثل كينيا، ونيبال، ومنغوليا، والاتحاد السوفييتي، وسيلان، وإيطاليا، وتونس، وغيرها[١٢٦].

ونتيجة لتداعيات الثورة انسحب السفراء وغيرهم من كبار المسئولين بالسفارات الصينية بالخارج؛ وتُركت تلك السفارات مزودة بدبلوماسيين

بدرجات متفاوتة من الأقدمية، أداروا مواقعهم بتأثير الأحداث داخل الصين، فلكي يثبتوا حماستهم الثورية حاولوا نشر الثورة الثقافية واعتناق الفكر الماوي في البلدان التي تم اعتمادهم فيها. واستخدموا لغة استفزازية وعنيفة في بعض الحالات. وفي كينيا تحديدًا، تركت السفارة تحت قيادة سكرتير ثان متشدد يفتقر إلى الخبرة(١٢٧).

وهكذا أصبح ينظر إلى السياسة الخارجية الصينية على أنها تتحرك نحو قطع العلاقات. فقد جاء في وثيقة صينية نشرتها وكالة أنباء الصين الجديدة أنه "سوف يجلب الدبلوماسيون الجدد الثورة الثقافية البروليتارية الصينية العظيمة إلى أفريقيا"(١٢٨). وهو ما يؤكد أن أولئك الدبلوماسيين حاولوا فرض مبادئ الثورة الثقافية الصينية من خلال مواقعهم.

أثارت تلك الوثيقة التي نشرتها وكالة أنباء الصين الجديدة غضب الحكومة الكينية، وعدتها توجهًا صينيًا لقطع العلاقات مع كينيا(١٢٩)، وعلق توم مبويا على ما جاء في تلك الوثيقة بأن الدبلوماسيين الصينيين تم توجيههم لتأجيج الثورة في أفريقيا، وهو ما لم ينتظر منهم، بل كان من المفترض أن يقدموا مساعدة عملية للتنمية. ولهذا طالب أعضاء حزب اتحاد الشعب الكيني (كبوKPU) بضرورة التصدي لخطط العنف الثوري هذه، وأن تتخذ الحكومة الكينية خطوات قوية لهزيمة أي دعاية أو نشاط ثوري يدعو للعنف في كينيا.

كما أشار السيد نياموبا إلى قلق الحكومة الكينية بشأن صحة هذه الوثيقة من عدمها، وبشأن ما جاء فيها، وأن الحكومة تسعى لدراسة آثارها. وقال إنه سيغتنم أول فرصة متاحة للفت انتباه رئيس الصين إلى الوثيقة، والضرر الذي يمكن أن تُلحقه بالعلاقات بين البلدين.

وردًا على ذلك صرح متحدث باسم السفارة الصينية في كمبالا بأوغندا بأن الوثيقة مزورة، ولا تعبر عن السياسة الصينية.

وعلق سترونج Strong المسئول البريطاني بالمفوضية البريطانية السامية العليا في نيروبي على ذلك بقوله، إنه بغض النظر عما إذا كانت الوثيقة مزورة أم لا فإنها أحدثت ردود فعل كينية قوية تجاه تدخل الصين في الشئون الداخلية(١٣٠).

في الواقع كانت وزارة الخارجية البريطانية تؤجج هذا الخلاف الكيني الصيني، وتصدر للكينيين مدى خطورة الأفكار الثورية الصينية، ففي رسالة مؤرخة في ٢٩ مارس ١٩٦٧، وجهها السيد ويستون Weston, P. J. القائم بالأعمال البريطاني في بكين، إلى مستر شامبيون Champion, J. S. بوزارة الخارجية البريطانية أفادت بأن الصحافة الصينية تصور أفريقيا على أنها متحمسة للثورة الثقافية في الصين، باعتبارها انتفاضة عمالية ضد الإقطاعيين والإمبرياليين، وأوصى بأنه يجب أن نعمل على أن نظهر للأفارقة أنها مجرد ثورة محلية بحتة تتعلق بالصينيين وحدهم(١٣١).

يستنتج مما سبق مدى التأثير السلبي الذي تركته الثورة الثقافية الصينية على العلاقات الكينية الصينية، بل إن البعض عدها السبب الرئيس للصراع وللانتكاسة الدبلوماسية الصينية خلال الستينيات، يشهد على ذلك أنه بانتهاء تلك الثورة عام ١٩٦٩ بدأ التحسن التدريجي في العلاقات بين البلدين منذ ذلك التاريخ، وبدأت الصين تغير سياستها وتبدأ في حملة مساعدات وتبرعات كبرى لكينيا.

رابعًا- تداعيات توتر العلاقات بين البلدين:

نتيجة توتر العلاقات بين كينيا والصين؛ تأثرت العلاقات بين البلدين سلبًا على كافة الأصعدة، لا سيما على الصعيدين الدبلوماسي والاقتصادي.

١ـ على الصعيد الدبلوماسي:

شهدت العلاقات الكينية الصينية توترًا واضحًا طيلة عام ١٩٦٥، ففي يوليو من العام نفسه أوصى حزب كانو، بقطع العلاقات الدبلوماسية مع الصين على أساس أن سفارتها في نيروبي أصبحت مركزًا للأنشطة الهدامة(١٣٢).

وفي ١ مارس عام ١٩٦٦ ألقى الجانب المعادي للصين خطابات في البرلمان الكيني تحذر فيها من إمبريالية الكتلة الشرقية، بقيادة وزراء حكوميين قريبين من كينياتاومبويا. وبدأت بوادر خلافات حادة بين اليسار واليمين في الحزب الحاكم(١٣٣). وعمومًا حُسم الجدل بتبني مجلس الشيوخ الكيني لاقتراح مناهض للصين يوصي بضرورة قطع العلاقات الدبلوماسية مع الصين؛ استنادًا لما تسببت فيه تصريحات شو إن لاي حول الوضع الثوري المتميز في أفريقيا من وقوع سلسلة الانقلابات والاغتيالات التي وقعت مؤخرًا في بعض الدول الأفريقية.

نتيجة لذلك، وفي ١٧ مارس أرسلت السفارة الصينية احتجاجًا للحكومة الكينية مؤكدة أن الاقتراح الذي تبناه مجلس الشيوخ الكيني ما هو إلا مخطط متعمد "لتسميم" العلاقات بين البلدين، وأن الحكومة الكينية يجب أن تتحمل نتائج ذلك(١٣٤).

لكن الاحتجاج الصيني لم يكن كافيًا، فالعلاقات بين البلدين كانت في طريقها للقطيعة فعليًا(١٣٥)؛ ففي نهاية شهر مارس عام ١٩٦٦، طردت كينيا السكرتير الثالث في السفارة الصينية، ياو شون Yao Chun، مبررة ذلك بالاشتباه في قيامه بالتخطيط للتخريب. وكان قد احتج في الواقع على الاقتراح الذي تبناه مجلس الشيوخ ضد الصين(١٣٦).

أقدمت الحكومة الكينية على طرد الدبلوماسيين الصينيين غير مكترثة بمخاوف المعاملة بالمثل من جانب الصين، لا سيما أنها رأت أن تمثيلها الدبلوماسي في بكين عديم الفائدة، وجاء على لسان أحد مسئوليها أن الكينيين "لن يذرفوا

الدموع إذا تم طردهم كرد انتقامي لإبعاد الصينيين من نيروبي، بل سيعتقدون أنهم حصلوا على صفقةٍ رابحة"(١٣٧).

في يوم الأحد ١٤ أغسطس عام ١٩٦٧، نظم الحرس الأحمر(١٣٨) مظاهرة خارج السفارة الكينية في بكين، ورفعوا لافتات وملصقات احتجاجًا على ما أسموه بـ "السياسة الرجعية في كينيا"، والاتجاه لقطع العلاقات مع الصين. وقام الحرس الأحمر وغيرهم من الثوار بوضع ملصقات على جدران السفارة الكينية للمطالبة باعتذار من الدبلوماسي الكيني السيد موثوكا Muthoka، بزعم أنه كان متورطًا في حادث سيارة(١٣٩)، ومطالبة موثوكا بـ"الاعتراف بجرائمه"(١٤٠).

أعربت الحكومة الكينية عن قلقها إزاء مظاهرة بكين، وسلمت مذكرة احتجاج للسفارة الصينية في نيروبي مؤرخة في ٢٢ أغسطس١٩٦٧، بسبب أعمال الشغب وتحطيم نوافذ السفارة الكينية والتسبب في أضرار بالممتلكات المملوكة للحكومة الكينية على أيدي الحرس الأحمر. وطلبت الحكومة الكينية من الحكومة الصينية إصلاح الأضرار وتقديم الجُناة للمحاكمة، وأنها ستعتبر هذه المظاهرات عملاً غير ودي وستحمل بمقتضاه الحكومة الصينية المسئولية الكاملة عن عواقب ذلك(١٤١).

ورداً على تصرفات الحرس الأحمر، قام مسئولوا وأعضاء حزب اتحاد كينيا الأفريقي الوطني (كانوKanu) وهو الحزب الحاكم في كينيا بمظاهرة مضادة خارج السفارة الصينية في نيروبي في ٢١ أغسطس ١٩٦٧، تم خلالها تحطيم بعض نوافذ السفارة(١٤٢)وكان مسئولو السفارة يرتدون شارات ماو تسي تونج، ويحتمون وراء البوابة الحديدية الفولاذية المغلقة(١٤٣).

لقد هتف المتظاهرون من أعضاء حزب كانو بهتافات وحملوا شعارات مناهضة للصين خارج السفارة، مثل "الكينيون أكثر تحضرًا من الصينيين"، و "الحرس الأحمر يتصرفون مثل الكلاب الجائعة"(١٤٤).

أكد السيد جيمس نياموياء، وزير الدولة للشئون الخارجية أن المظاهرة التي نظمها حزب كانو ما هي إلا احتجاج على"الموقف البدائي والهمجي للحرس الأحمر في الصين"(١٤٥).

وأوضح السيد ماينا Maina، السكرتير التنظيمي لحزب كانوKANU، للدبلوماسيين الصينيين، الذين كانوا على الجانب الآخر من البوابة الحديدية المغلقة للسفارة، أن المتظاهرين أرادوا تسليم مذكرة احتجاج للسلطة المختصة. لكن الدبلوماسي الصيني قال إنه ليست هناك حاجة للمجئ للسفارة، ورأى أنه لا يوجد أي سبب لتلقي السفارة مذكرة احتجاج. قال السيد ماينا للدبلوماسيين في عبارات لا لبس فيها "أنه إذا وقعت حوادث أخرى ضد كينيا، فسوف تضطر السفارة الصينية وجميع موظفيها إلى حفر حفرة للاختباء هنا في كينيا، أي بجوار الجدار الصيني الكبير الذي يحيط بأرض السفارة الصينية"(١٤٦).

ورغم الاحتجاج الرسمي الذي قدمته الحكومة الكينية للسفارة الصينية، لم تحصل كينيا على تفسير مرضٍ، فاستدعت سفيرها لدى الصين للتشاور حول الأمر(١٤٧).

ومن هنا بدأت الخطوات الفعلية لقطع العلاقات بين البلدين، وبدأت الحكومة الكينية في عام ١٩٦٧ تصدر قرارها بطرد مسئولي السفارة الصينية في نيروبي، فأعلنت أن الدبلوماسي الصيني تشانجتسونج سو Chang Chung-hsu شخصًا غير موغوب فيه، وصدر قرار بطرده في ١٦ مارس من العام نفسه(١٤٨). وأعلنت في اليوم نفسه أن الدبلوماسي الصيني (بدرجة سكرتير ثالث) ياو تشون Yao Ch'un شخصًا غير مرغوب فيه، وصدر قرار بطرده هو وزوجته(١٤٩).

وقد بررت حكومة كينيا هذا الطرد على لسان مبويا Mboya الذي صرح قائلاً إن البلدان النامية تتعرض باستمرار للخطر والدسائس من القوى الكبرى،

وأنه لا يتعين مراقبة الأمريكيين فحسب، بل أيضا الروس والبريطانيين والصينيين والفرنسيين(١٥٠). كما اتهم آراب موي نائب الرئيس الكيني السفارة الصينية بما أسماه "التدخل الجسيم في الشئون الداخلية لكينيا" وأن ذلك كان وراء أمر الطرد(١٥١).

وقد علقت الصين على هذه الاتهامات مؤكدة أن نية السيد مبويا هي "صرف انتباه الشعب الكيني عن كفاحه المناهض لنا ولزرع الفتنة وتخريب الصداقة بين كينيا والصين"(١٥٢). وبهذا، فإن النفوذ الصيني في كينيا انخفض بشكل غير طبيعي مع تزايد نفوذ مبويا وتدهور الحظوظ السياسية لأودينجا.

استمر تدهور العلاقات بين الدولتين؛ لينتهي بالقطيعة الدبلوماسية في عام ١٩٦٧. ومع تصاعد الحرب الكلامية بين الجانبين، احتجت السفارة الصينية على خطابات ثلاثة وزراء في البرلمان: مبويا، وأوسوجوOsogo، ودانييل أراب موي، بزعم أنهم حاولوا تشويه سمعة جمهورية الصين الشعبية والتشهير بها والاستفزاز(١٥٣). واتهمت السفارة الكينية آراب موي على وجه الخصوص "بتشويه سمعة الصين بوقاحة"(١٥٤).

أعلنت الحكومة الكينية في يوم ٢٩ يونيو ١٩٦٧، طرد لي تشين LI Chien القائم بالأعمال المؤقت في السفارة الصينية في نيروبي وأنه شخص "غير مرغوب فيه"؛ للتدخل في الشئون السياسية الداخلية في كينيا، ومنح ٤٨ ساعة لمغادرة البلاد بسبب "تدخله" في الشئون الداخلية لكينيا(١٥٥). وتلك نتيجة مباشرة للهجوم الصيني المرير على مبويا، وزير التخطيط الاقتصادي والتنمية من قبل السفارة الصينية في ٢٦ يونيو عام ١٩٦٧(١٥٦).

بالمثل قامت الصين بطرد القائم بالأعمال الكيني، واعتبرته شخصًا "غير مرغوب فيه"، وعليه مغادرة الصين في غضون ٤٨ ساعة اعتبارًا من يوم ٢ يوليو ١٩٦٧(١٥٧)، تاركة السفارة الكينية هناك دون أي تمثيل رفيع المستوى،

فقد غادر آخر دبلوماسيين كينيين بكين وهما نياريكي Nyariki، وموثوكا Muthoka، في ١٤ أكتوبر ١٩٦٧[١٥٨].ونفس الأمر بالنسبة للسفارة الصينية في نيروبي التي خلت من أي ممثل دبلوماسي. ووصلت العلاقات بين البلدين إلى أدنى مستوياتها على الإطلاق[١٥٩]. وبعد خروج السفراء ونوابهم من مراكزهم، ظلت القطيعة الدبلوماسية بين البلدين لمدة ١١ سنة[١٦٠].

احتجت الحكومة الصينية ضد حكومة كينيا واعتبرتها المسئولة عن تخريب العلاقات بين البلدين بسبب هجومها العنيف على السياسات الصينية، وطرد الدبلوماسيين الصينيين من نيروبي، وتحطيم نوافذ السفارة الصينية[١٦١]، وغير ذلك من الإجراءات. وفي المقابل أرسلت حكومة كينيا مذكرة احتجاج في ٥ فبراير للسفارة الصينية في نيروبي بشأن بتحطيم نوافذ السفارة الصينية، وأنها مجرد مزاعم وافتراءات لتضليل الرأي العام العالمي[١٦٢]. وأعلنت الحكومة الكينية في صحيفة: Daily Nation في عددها الصادر بتاريخ ٦ فبراير، وصحيفة East African Standard في عددها الصادر بتاريخ ٧ فبراير ١٩٦٧ رفضها لما أسمته "بالادعاءات الصينية" التي لم تثر أي تعاطف تجاه الصين، وأن الصينيين حطموا نوافذ سفارتهم بأيديهم لأسباب دعائية[١٦٣] هدفها الاستهلاك العام، بدليل أن الحكومة الصينية قبل أن ترسل مذكرة الاحتجاج لوزارة الخارجية في نيروبي نشرت نص المذكرة في الصحف الصينية[١٦٤]. كما إن السفارة الصينية لم تبلغ الشرطة بالحادث، لكنها اشتكت سرًا إلى حكومة بكين دون نقاش مع الحكومة الكينية[١٦٥].

هكذا لم تنجح العلاقات بين ماو تسي تونجوكينياتا بسبب الاختلافات الأيديولوجية بينهما. فقد عجزت كينيا عن التوفيق بين مسارها الرأسمالي الناشئ والنموذج الشيوعي الصيني ولذلك لم يكن ممكنًا الحفاظ على العلاقات الودية بين البلدين. وأدى الانقسام الإيديولوجي في العلاقات بين الصين وكينيا إلى تقليص

التعاون الودي بين الدولتين إلى ما بعد وفاة ماو في عام ١٩٧٦ وكينياتا في عام ١٩٧٨(١٦٦).

٢ـ على الصعيد الاقتصادي:

هدفت العلاقات الصينية الكينية منذ تأسيسها عقب استقلال كينيا مباشرة، إلى تعزيز التجارة بين البلدين. وقد عززت زيارات المسئولين الحكوميين والوفود التجارية العلاقات بين الصين وكينيا. كان أول وفد رفيع المستوى يتجه من كينيا إلى الصين في ١٢ مايو عام ١٩٦٤ برئاسة أودينجا نائب الرئيس الكيني. ونتج عن تلك الزيارة توقيع اتفاقية تجارية بين البلدين(١٦٧).

نتيجة لذلك، زادت الصادرات الصينية إلى كينيا من السلع المتنوعة مثل؛ القطن والمنسوجات ولعب الأطفال والأدوات اليدوية وغيرها. علاوة على ذلك، تم تعزيز التعاون الاقتصادي والتقني في مجالات محددة بعد زيارة السفير الصيني لجيمس جيتشورو، وزير المالية الكيني في عام ١٩٦٤. وتعهد الوفد الصيني بتمويل وبناء مصنع للنسيج ومعمل لتكرير السكر(١٦٨).

وبخلاف تلك الاتفاقيات المنظمة للتبادل التجاري كانت هناك خطة صينية لمساعدة كينيا من خلال تقديم بعض المنح والقروض، ففي عام ١٩٦٤ كان هناك توسع كبير في برنامج القروض الشيوعية الصينية للدول الأفريقية(١٦٩). وبالنسبة لكينيا تعهدت الصين الشعبية أثناء زيارة أودينجا في ١٢ مايو ١٩٦٤ بتقديم قرض لكينيا تبلغ قيمته ١٥ مليون دولار(١٧٠)، على أن يتم سداد القرض بدون فوائد على مدى فترة عشر سنوات تبدأ في عام ١٩٧٥، وأن تسدد كينيا القرض عن طريق السلع التي تصدرها إلى الصين. ولم تضع الصين أية شروط على القرض الذي اتفقت على أن تقدمه في شكل معدات، ومساعدات فنية إلى كينيا بين ١ يوليو ١٩٦٦ و٢٠ يونيو ١٩٦٩(١٧١).

والسؤال الذي يطرح نفسه: هل تأثرت عملية التبادل التجاري بين البلدين نتيجة لتوتر العلاقات السياسية ثم القطيعة الدبلوماسية بينهما؟ وهل تأثرت المساعدات الصينية من المنح والقروض التي كانت تعتزم تقديمها لكينيا جراء ذلك التوتر؟

أ- على صعيد التبادل التجاري:

رغم توقيع الاتفاقيات التجارية التي أشرنا إليها سابقًا؛ أدى توتر العلاقات السياسية إلى تراجع مستوى التبادل التجاري بين البلدين. ويفهم من الإحصاءات الخاصة بالتبادل التجاري بين البلدين، أن القطيعة الدبلوماسية أضرت بصادرات كينيا إلى الصين، إذ انخفضت من ١،٩ مليون دولار في عام ١٩٦٥ إلى ١،٣ مليون دولار في عام ١٩٦٨. ولكن يُلاحظ ارتفاع واردات كينيا من الصين خلال نفس الفترة من ٢،٥ مليون دولار إلى ٤،١ مليون دولار، مما يعني أن كينيا كانت مضطرة لاستيراد بعض السلع من الصين، لأن شروط القرض كانت تقتضي ذلك(١٧٢)، فاستمرت التجارة بين البلدين دون انقطاع، فكانت كينيا تقوم بتصدير المواد الخام لتتم معالجتها في الصين، ولا سيما ألياف السيزال، والقطن الخام، ومقتطفات لحاء الأشجار، والبيرثروم (نبات يستخدم في إبادة الحشرات). واستوردت كينيا المنتجات المصنعة، وشبه المصنعة من الصين، مثل المعادن الأساسية، والشاي، والأقمشة، والفاكهة المجففة، والورق، والأدوات الكتابية، والغزل القطني، والمنسوجات، والزجاج، والأدوات المنزلية مثل الساعات، والأواني الفخارية والخزف الصيني، ولعب الأطفال، والأدوات اليدوية، والدراجات. ومع ذلك، فمن الملاحظ أن هذه التجارة كانت نسبتها ضئيلة من حجم التجارة الدولية لكلا الدولتين(١٧٣).

حقيقة لم يكن تراجع معدلات التبادل الاقتصادي بين كينيا والصين يرجع للتوتر السياسي بين البلدين فقط، فكان هناك عوامل أخرى متعلقة بالسبب

ذاته، إذ يرجع أيضًا إلى عدم إيفاء الصين بما وعدت به من التزامات لمساعدة كينيا، من ذلك أنها لم تمنح كينيا قرض الخمسة عشر مليون دولار بدون فوائد حسبما وعدت(١٧٤). ونتيجة لتلك العوامل تأثر التبادل التجاري بين البلدين سلبًا.

تظهر بعض الإحصاءات انخفاض معدل التجارة بين كينيا والصين، وبالنظر في هذه الإحصاءات نجد أن الصين جاءت في المرتبة الثلاثين بين أكثر الدول تجارة مع كينيا خلال نفس الفترة (١٩٦٤-١٩٦٨)، وبمقارنة بسيطة مع بريطانيا التي سجلت أعلى معدل تجاري مع كينيا يبدو بوضوح ضعف التجارة الصينية مع كينيا. فبينما بلغت قيمة الصادرات الكينية إلى بريطانيا ١٠،٠٥٧،٠٠٠ شلن كيني لم تتجاوز قيمة تلك الصادرات إلى الصين ٣٩٤،٠٠٠ شلن خلال عام ١٩٦٤. بينما بلغت قيمة واردات كينيا من بريطانيا خلال العام نفسه ٢٣،٥٥١،٠٠٠ شلن، في حين لم تتجاوز تلك الواردات من الصين قيمة ٦٩٦،٠٠٠ شلن.

أما في عام ١٩٦٥ فقد بلغت قيمة الصادرات الكينية إلى بريطانيا ١٠،١٣٨،٠٠٠ شلن، وإلى الصين فقط ٦٢٨،٠٠٠ شلن. وبلغت الواردات الكينية من بريطانيا خلال العام المذكور ٢٥،١٦٤،٠٠٠ شلن، بينما لم تتجاوز تلك الواردات من الصين ما قيمته ٩٥٤،٠٠٠ شلن.

وبينما بلغت قيمة الصادرات الكينية إلى بريطانيا ١٣،٥١١،٠٠٠ شلن في عام ١٩٦٦ لم تتجاوز قيمة صادراتها للصين ٩٣١،٠٠٠، أما واردات كينيا من بريطانيا فقد بلغت ٣٧،٧٥٢،٠٠٠. في حين استوردت من الصين ما قيمته ١،٩٤٤،٠٠٠ خلال العام نفسه. وخلال عام ١٩٦٧ بلغت قيمة صادرات كينيا إلى بريطانيا ١٤،٧٨١،٠٠٠، في حين كانت قيمة صادراتها للصين فقط ١،٠٩٢،٠٠٠. واستوردت كينيا من بريطانيا بقيمة ٣٤،٩٨٩،٠٠٠ في حين استوردت من الصين ما قيمته ٨٧٦،٠٠٠ فقط. وفي عام ١٩٦٨ بلغت قيمة

صادرات كينيا إلى بريطانيا ١٥،٨٧٩،٠٠٠، في حين كانت قيمة صادراتها للصين فقط ٤٣٧،٠٠٠. أما الواردات خلال نفس العام فقد بلغت قيمة واردات كينيا من بريطانيا ٣٦،١١٠،٠٠٠، بينما بلغت قيمة الواردات الكينية من الصين ١،٥٩٢،٠٠٠ فقط(١٧٥).

وتشير هذه الأرقام إلى تفوق بريطاني كاسح على حساب الصين فيما يتعلق بالتجارة مع كينيا، ليس من قبيل التفوق الدبلوماسي فحسب، وإنما لأن البضائع الصينية بل والشيوعية عمومًا بدت أدنى بكثير من البضائع الغربية(١٧٦). كما تؤكد فعليًا أن استمرار هذه التجارة الضعيفة القائمة بين البلدين كانت ضرورة لالتزام كينيا بسداد قرض المليون دولار للصين، هذا بالإضافة إلى أن القرض الصيني كان عبارة عن سلع تستوردها كينيا من الصين، وهو أمر أبقى العلاقات التجارية قائمة رغم الخلاف السياسي.

يرجع ذلك إلى حاجة الحكومة الكينية للتأكيد على اتباع سياسة عدم الانحياز سواء أمام الشعب الكيني أم أمام الرأي العام العالمي، فقد أدى الانقسام بين أعضاء الحزب الحاكم إلى "الراديكاليين" المؤيدين للكتلة الشرقية، و "المحافظين" المؤيدين لإبقاء العلاقات مع الغرب، إلى خلط الأوراق في السياسة الخارجية خلال هذه الفترة. في المسائل المتعلقة بالسياسة الخارجية، تساءل "الراديكاليون" عما إذا كانت كينيا مستقلة حقًا وغير متحيزة كما أعلنت؟ واستدلوا بأن الهيكل الاقتصادي الحالي لكينيا وعلاقتها بالدول الغربية يثبت هيمنة الغرب على كينيا، بدليل أن الهيكل الاقتصادي للبلاد رأسمالي للغاية(١٧٧). ومن هنا نفهم أن إبقاء الحكومة الكينية على علاقاتها الاقتصادية مع الصين مجرد حجة استندت إليها للتأكيد على عدم خضوعها للغرب، وأنها تتبع سياسة عدم الانحياز في علاقاتها الخارجية.

ب- على صعيد المساعدات الفنية والتقنية:

على صعيد المساعدات الفنية والتقنية تعهد السفير الصيني أثناء زيارته لوزير المالية الكيني جيمس جيتشورو في يوليو عام ١٩٦٤، بإيفاد وفد صيني من ١٥ خبير إلى كينيا من أجل تحديد مجالات محددة من التعاون الاقتصادي. كما تمت دعوة الدوائر المعنية في الحكومة الكينية لإرسال مقترحات مشاريع مناسبة إلى وزارة المالية. ومن بين قائمة طويلة من المقترحات المقدمة من الجانب الكيني، التزم الوفد الصيني في أوائل عام ١٩٦٥ ببناء مصنع للنسيج ومصفاة للسكر، على أن يتم تمويلها من بيع السلع الاستهلاكية الصينية إلى كينيا. كما تم طرح عروض لتدريب الكينيين على مهارات نحت العاج والخيزران في الصين.

لكن نتيجة لتوتر العلاقات السياسية بين البلدين لم يتم تحقيق أي من هذه العروض على أرض الواقع، بسبب الانقسام السياسي الداخلي داخل الحكومة الكينية نفسها بين اليسار الراديكالي الذي فضل الاشتراكية وتوثيق العلاقات مع الكتلة السوفييتية والصين، والفصيل المسيطر بشكل متزايد للحزب الحاكم بقيادة الرئيس كينياتا، والأمين العام للحزب توم مبويا(١٧٨).

ج- على صعيد برامج المنح والقروض:

سبق أن ذكرنا أنه مع بداية العلاقات الودية الدبلوماسية بين كينيا والصين في عام ١٩٦٣ كانت هناك وعود صينية بالمساعدات المالية سواء كانت قروض أم منح. لكن تأثرت هذه المساعدات في الواقع بما حدث من توتر في العلاقات خلال عقد الستينيات، إذ لم تقدم الصين لكينيا سوى منحة قدرها ١،٠٧ مليون إسترليني خلال عام ١٩٦٥/١٩٦٤، بينما لم يكن هناك أية قروض صينية مقدمة لكينيا خلال الفترة المذكورة، وقد تكفلت بريطانيا بهذا الأمر، إذ أسهمت بالنصيب الأكبر من المنح والقروض التي قدمتها الدول الأجنبية لكينيا في الستينيات(١٧٩).

أضف إلى ما سبق أن برنامج المساعدات الصيني لكينيا من خلال القروض فرض على كينيا استيراد بعض السلع عديمة الفائدة التي بلغت قيمتها ثلاثة ملايين دولار. وقد أثار ذلك إدانة بكين على لسان وزير الاقتصاد الكيني الذي قال: "لقد تلقينا مليون دولار نقدًا من الصين، لكننا لا نقبل ثلاثة ملايين دولار من البضائع الصينية، لأننا ننتج مثلها بوفرة في كينيا. إن إغراق سوقنا بالسلع الصينية لا يمكن إلا أن يصنع المئات من عمالنا العاطلين عن العمل ويضر صناعتنا الناشئة". وقال إن القرض الخالي من الفوائد لبكين كان مجرد أداة لخداع الشعب الكيني؛ بدليل أن كينيا لا تزال تصدر منتجاتها للصين لسداد القرض(١٨٠).

هكذا كانت المساعدات الصينية لكينيا خلال عقد الستينيات محدودة للغاية وغير ذات جدوى، وكان أغلب تلك المساعدات يمر عبر قنوات جانبية غير حكومية، من ذلك ما قيل عن تلقي أودينجا مساعدات من الصين الشيوعية لرعاية مصالحها في كينيا خلال عام ١٩٦٣، وأنه صرح بنفسه أنه كان يتلقى ٦٠ ألف دولار شهريًا من بكين على سبيل المساعدة، وأنه تم تكليفه رسميًا بهذا(١٨١).

بالإضافة لما سبق، فقد وجدت كينيا البديل الذي يقدم لها المساعدات الاقتصادية متمثلاً في الدول الغربية وغيرها من الدول الأخرى، إذ ساهمت بريطانيا وحدها بحوالي ٣٠٠ مليون دولار بحلول الوقت الذي قدمت فيه الصين عرضها الأول لمساعدة كينيا عام ١٩٦٤. أيضًا كانت الولايات المتحدة، وألمانيا الغربية، واليابان مانحين رئيسيين لكينيا. وفي نفس الشهر الذي تعهدت فيه الصين بتقديم مساعداتها، قدمت موسكو عرضًا بقيمة ٤٤ مليون دولار.في ضوء هذا وجدت الحكومة الكينية بديلاً للمساعدة الصينية التي لم تكن تجذبها على الإطلاق، ولهذا استخدمت الصين أموال المساعدات لمساعدة الثوريين في

الإطاحة بالحكومة، فضلاً عن قيامها بتدريب بعض الكينيين على حرب العصابات في بكين دون موافقة رسمية من الحكومة الكينية(١٨٢).

ويعزو المحللون هذا التغيير الواضح في سياسة المساعدات الصينية إلى خيبة الأمل من عدم نجاح أسلوب المساعدات الاقتصادية كأداة للتأثير السياسي، لا سيما في ظل تدهور العلاقات السياسية للصين مع الدول متلقية المساعدات مثل إندونيسيا، والجمهورية العربية المتحدة، وجمهورية إفريقيا الوسطى، وكينيا خلال حقبة الستينيات. أيضًا تأثرت المساعدات الصينية لدول عدم الانحياز في أفريقيا وآسيا على أثر إبرام اتفاقية مساعدة اقتصادية كبيرة جديدة مع فيتنام الشمالية خلال عام ١٩٦٥، وتسبب هذا في قيام بكين بتحويل الأموال من دول عدم الانحياز إلى فيتنام(١٨٣).

خاتمة:

في ضوء ما تم عرضه خلال هذه الدراسة، هناك عدد من النتائج يمكن إجمالها فيما يلي:

أثبتت الدراسة أن محاولة الصين الشيوعية التقرب إلى كينيا حديثة الاستقلال عن الاستعمار البريطاني كانت مجازفة محفوفة بالمخاطر منذ البداية؛ بالرغم من وجود عدد من المحددات التي دفعت كل من الصين وكينيا للتلاقي، أبرزها بالنسبة للصين كسر حاجز العزلة، وكسب حليف في المحافل والهيئات الدولية، ومجابهة المد الغربي وكذا السوفييتي، وبالنسبة لكينيا فتح باب هي في أمس الحاجة إليه للمساعدة التنموية الخارجية غير المشروطة، وإثبات اتباع مبدأ عدم الانحياز في السياسة الخارجية.

وبالرغم من تلك المحددات تأكد من خلال الدراسة أن الترصد الغربي للعلاقات الكينية الصينية، والسعي لإفساد تلك العلاقات قد أدى منذ البداية إلى حدوث صدع في تلك العلاقات لم تنجح الدولتان في تجاوزه وإنما زادت حدته مع مرور الوقت، لتصل العلاقات بين البلدين إلى طريق مسدود انتهى بالقطيعة الدبلوماسية.

وقد كان من نتائج ذلك أن أصبحت الوعود الصينية للمساعدة مجرد حبرٍ على ورق لم تدخل حيز التنفيذ، إذ لم تستمر العلاقات الودية إلا بضعة أشهر قليلة لم تمهل الصين للوفاء بما وعدت به. هذا بالإضافة إلى أن الصين أخطأت حينما علقت تنفيذ برامج مساعداتها لكينيا انتظارًا لما تؤول إليه مسيرة العلاقات بين البلدين، وهو ما أعطى الجانب الكيني قناعة بأن المساعدات الصينية تسعى لتحقيق أهداف الصين ومصالحها الخاصة، وأنها مرهونة بهذا.

وفي الواقع قدمت الصين ما يثبت وضعها لمصالحها الخاصة فوق كل اعتبار في بعض المواقف، من ذلك أنها في إطار حرصها على كسب معركتها مع السوفييت

قدمت مساعدات للصومال في نزاعه الحدودي ضد كينيا. وبالإضافة إلى ذلك ارتبطت بعلاقات مشبوهة مع النظام العنصري في جنوب أفريقيا، كما إنها سعت جاهدة لتصدير الثورة على النهج الماوي للدول الأفريقية بزعم القضاء على بقايا الاستعمار القديم ومحاصرة الاستعمار الجديد. وهذه السياسة الأخيرة تسببت في توتر العلاقات الصينية مع كثير من دول العالم وليس مع كينيا وحدها.

أضف إلى ذلك، نجاح الدعاية الغربية في استغلال عدد من الأحداث أكدت من خلالها على مخاطر التغلغل الصيني في أفريقيا عمومًا وفي كينيا تحديدًا، من ذلك تصريحات شو إن لاي رئيس الوزراء الصيني بدعم المد الثوري في أفريقيا، وفُسرت تلك التصريحات على أنها تحريض على الثورة وعدم الاستقرار في الدول الأفريقية حديثة الاستقلال التي كانت تتحسس طريقها للبناء والتنمية. بالتالي اتُهمت الصين بأنها الداعم الرئيس للثورات والانقلابات العسكرية والتمردات التي وقعت في عدد من الدول الأفريقية لا سيما في دول الجوار لكينيا بل وفي كينيا نفسها.

وبالرغم من إعلان الرئيس الكيني وحكومته مرارًا وتكرارًا على رفضهم للصين باعتبارها صورة للإمبريالية على النمط الشرقي، والتي لا تختلف عن الإمبريالية الغربية، فقد ثبت من خلال الدراسة نجاح الغرب في شيطنة الشيوعية وبالتالي إبعاد كينيا عن الصين. ورغم إعلان الحكومة الكينية إدراكها لمخاطر الإمبريالية الغربية فإن هذا لم يمنع من وجود علاقات ودية وبرامج مساعدات من الدول الغربية، وبالتالي فالمسألة كانت محكومة بتفوق دول الكتلة الغربية ولا سيما بريطانيا في تنافسها مع دول الكتلة الشرقية، مستفيدة بماضيها الاستعماري في كينيا، وكان أحد أهم أدوات نجاحها هو استقطاب عناصر ذات ثقل كبير في الحكومة الكينية على رأسها كينياتا نفسه، وعلى هذا فبالرغم من نجاح الصين أيضًا

في استقطاب مسئولين حكوميين، لكن مؤيدي الكتلة الغربية في الحكومة الكينية كانوا أكثر تأثيرًا من مؤيدي الكتلة الشرقية.

تأكد من خلال الدراسة أن العلاقات الكينية الصينية وصلت لطريقٍ مسدود كانت نهايته القطيعة الدبلوماسية التامة؛ نتيجة لمحاصرة الغرب للمد الشيوعي الصيني في كينيا، ونتيجة لأخطاء الصين في إدارة ملف علاقاتها مع كينيا بل مع كثير من الدول خلال حقبة الستينيات نتيجة للثورة الثقافية الصينية التي حاولت التسلل بعنف إلى المجتمعات الأفريقية. وبالتالي تركت عوامل التوتر سالفة الذكر تأثيرها على العلاقات السياسية والدبلوماسية بين البلدين.

أثبتت الدراسة أيضًا أن التوتر الذي شهدته العلاقات بين البلدين كانت له آثاره السلبية على الصعيد الاقتصادي، لا سيما على صعيد التبادل التجاري الذي استمر دون انقطاع رغم القطيعة الدبلوماسية بسبب التزام كينيا بسداد القرض الوحيد الذي تلقته من الصين. لكن استمرارية التبادل التجاري لا تعني قوة العلاقات التجارية بين البلدين، وإنما أثبتت الإحصاءات ضعفها لصالح العلاقات مع بريطانيا.

ملاحق

صورة لأحد المتظاهرين الكينيين أمام مقر السفارة الصينية في نيروبي يحمل لافتة مكتوبًا عليها"الكينيون أكثر تحضرًا من الصينيين Kenyans is more Civilized than Chinese"(١٨٤)

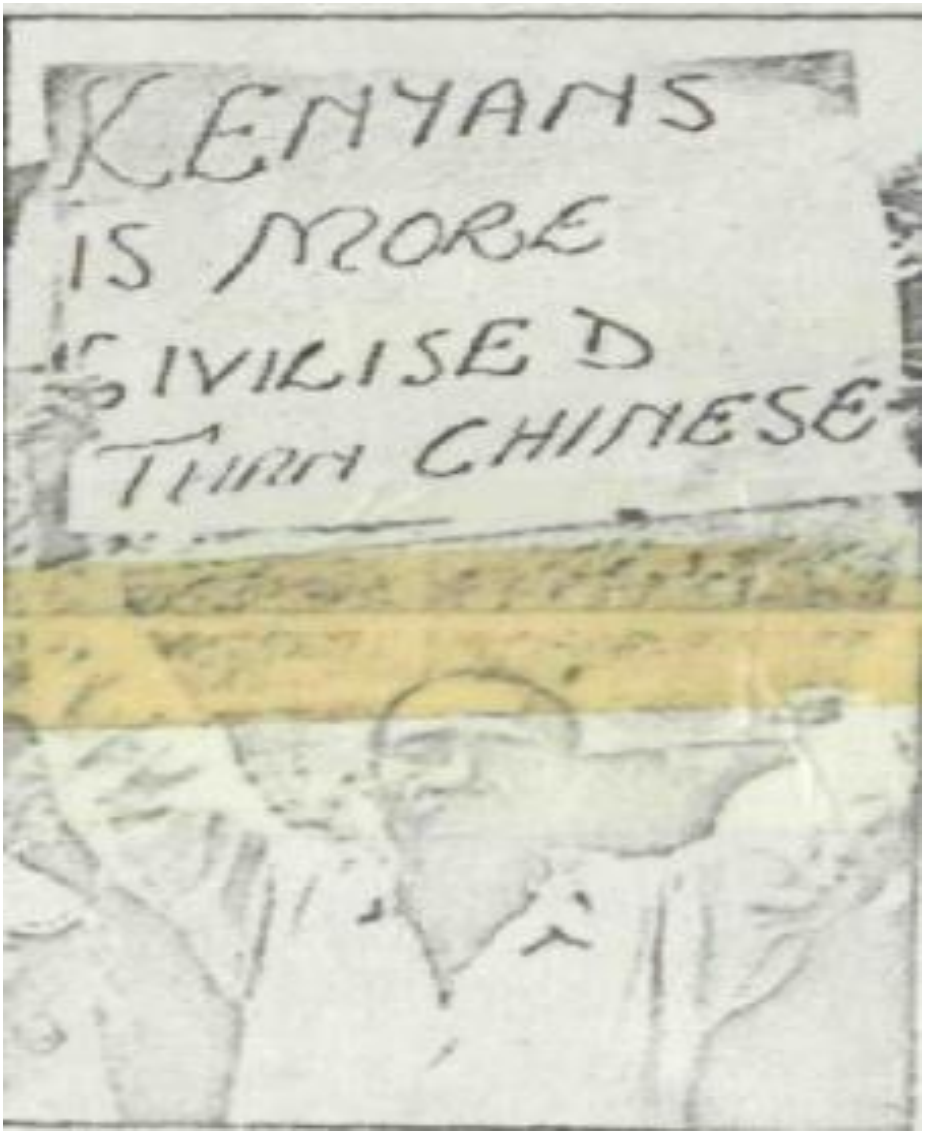

الدول الأفريقية التي اعترفت بحكومة الصين الشيوعية(١٨٥)

م	الدولة	تاريخ الاعتراف
١	الجمهورية العربية المتحدة	١٩٥٦
٢	المغرب	١٩٥٨
٣	السودان	١٩٥٨
٤	غينيا	١٩٥٩
٥	غانا	١٩٦٠
٦	مالي	١٩٦٠
٧	الصومال	١٩٦٠
٨	تنزانيا	١٩٦١
٩	الجزائر	١٩٦٢
١٠	أوغندا	١٩٦٢
١١	كينيا	١٩٦٣
١٢	تونس	١٩٦٤
١٣	الكونغو برازافيل	١٩٦٤
١٤	أفريقيا الوسطى	١٩٦٤
١٥	السنغال	١٩٦٤
١٦	زامبيا	١٩٦٤
١٧	داهومي	١٩٦٤

إحصائية بالتبادل التجاري بين كينيا والصين ١٩٦٤-١٩٦٨(بالألف شلن كيني)(١٨٦)

إحصائية بقيمة التبادل التجاري بين كينيا والصين ١٩٦٤-١٩٦٨ (بالألف شلن كيني)				
العام	قيمة الصادرات الكينية إلى الصين	قيمة الواردات الكينية من الصين	الميزان التجاري بالنسبة لكينيا	الإجمالي
١٩٦٤	٣٩٤	٦٩٦	٣٠٢ -	١,٠٩٠
١٩٦٥	٦٢٨	٩٥٤	٣٢٦ -	١,٥٨٢
١٩٦٦	٩٣١	١٩٤٤	١,٠١٣ -	٢,٨٧٥
١٩٦٧	١,٠٩٢	٨٧٦	٢١٦ +	١٩٦٨
١٩٦٨	٤٣٧	١,٥٩٢	١,١٥٥ -	٢,٠٢٩

المنح والقروض الأجنبية لكينيا خلال فترة الستينيات (بالمليون دولار)(١٨٧)

المنح	١٩٦٣/ ١٩٦٤	١٩٦٤/١٩٦٥	١٩٦٥/١٩٦٦	١٩٦٦/١٩٦٧	١٩٦٧/١٩٦٨
	///////	///////	///////	///////	///////
بريطانيا	٤,٤١	٣,٤٧	٢,٣٥	٠,٥٠	٠,١٧
الصين	ــــــــــ	١,٠٧	ــــــــــ	ــــــــــ	ــــــــــ
دول أخرى	٠,٣٣	٠,٢٦	٠,١٨	٠,١٤	٠,٠٤
إجمالي المنح	٤,٧٤	٤,٨٠	٢,٥٣	٠,٦٤	٠,٢١
القروض	///////	///////	///////	///////	///////
بريطانيا	٥,٨٦	٦,٣٤	٣,٩٥	٢,٣٨	٣,٢٩
البنك الدولي للإنشاء والتعمير والتنمية	٠,٢٧	٠,٢٧	٠,١٣	٠,٣٦	٠,٠٨
رابطة التنمية الدولية	ــــــــــ	٠,٠٣	٠,٥١	١,٤٢	١,٤٧
الولايات المتحدة	ــــــــــ	ــــــــــ	٢,٢٢	٠,٧٠	٠,٦١
ألمانيا	٠,٧٣	١,٢٢	٠,٢٠	٠,٥٣	٠,٥٤
دول أخرى	ــــــــــ	٠،١٢	٠،٢٤	٠،٢٣	٠،٣٠
إجمالي القروض	٦،٨٦	٧،٩٨	٧،٢٥	٥،٦٢	٦،٢٩

الهوامش والحواشي

(١) بدأت الصلات الصينية مع منطقة شرق إفريقيا في عهد أسرة تانج T'ang (٦١٨-٩٠٧م). خلال هذه الفترة سمع الصينيون عن شرق إفريقيا، ولكن لم يكن هناك اتصال مباشر، مع وجود صلات تجارية بين الطرفين بوساطة من التجار العرب. زادت العلاقات خلال عهد أسرة سونج Sung (٩٦٠-١٢٧٩م)، إذ تطورت التجارة غير المباشرة بين الصين ومدينة كلوة Kilwa، ذلك المركز التجاري المهم على ساحل شرق أفريقيا. وتم تأسيس اتصال مباشر بين الصين وشرق إفريقيا في عهد أسرة يوان Yuan (١٢٧٩-١٣٦٨ م). وبين عامي ١٣٢٩ و١٣٤٥م، وصل المستكشف وانج تا يوان Wang Ta Yuan إلى ساحل شرق إفريقيا وزار زنجبار. وقد عرفت العلاقات بين الصين وشرق إفريقيا أوج ازدهارها خلال عهد أسرة مينج Ming (١٣٦٨-١٦٤٤). في هذه الفترة، وصل الملاح الصيني تشنج هو Cheng Hoإلى شرق إفريقيا. كان أيضًا عصر التوسع في التجارة الخارجية، انظر:

Mogire, Edward Omari: From Conflictive to Cooperative Interaction: A Study in Kenya China Relations 1963-1991, Master Thesis, University of Nairobi, Kenya, 1993, p.31, Yu, George. T : China's African Policy: A Study of Tanzania, Prager, New York, 1975, pp.14, 15.

(2)Mogire, Edward Omari: Op.cit, pp.14, 15.

(3) Ibid, p. 158.

(4) FO 103222/1: Sino- Kenyan Relations, from Peking to Foreign Office, 1 April, 1966.

(5) Wheeler, Anita C.: China’s Public Diplomacy in Kenya: The Case of Chinese Language and Cultural Programs at the University of Nairobi Confucius Institute, PhD degree, Howard University, Washington, 2012, pp.2, 7.

(٦)بدا واضحًا التأثير الأفروآسيوي القوي في الأمم المتحدة منذ عام ١٩٦١ عندما ذهب منصب الأمين العام، الذي كان يشغله في السابق الاسكندنافيون، إلى يو ثانت U Thant (الأمين العام الثالث ١٩٦١-١٩٧١)، وهو من بورما، ليحل محل السويدي داغ همرشولد (الأمين العام الثاني ١٩٥٣-١٩٦١) وأصبح تشاك رافارثي ناراسيمهان Chak-Ravarthi Narasimhan، وهو هندي، مساعداً للسيد ثانت، ليحل محل أمريكي، وتم تعيين اثنين أفريقيين كأمناء، انظر:

Hamilton, Thomas. J: Africa-Asia and U.N.: New States Bring Pressure for More Representation in U.N. Bodies, The New York Times, Dec 15, 1963, p.179.

(7) Ibid, p.179.

(٨)ساعد الحشد الضخم للأصوات في هيئة الأمم المتحدة في عودة الصين إلى تلك الهيئة في ٢٥ أكتوبر عام ١٩٧١، إذ حصلت الصين على ٢٥ صوتًا من الدول الأفريقية وكانت كينيا من بين الدول التي أيدت الاعتراف بالصين الشعبية كممثل شرعي وحيد للصين في الأمم المتحدة، وأنها واحدة من الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن، وأن يعتبر ممثلوا الصين الشعبية هم الممثلون الشرعيون الوحيدون للصين، وأنه يجب طرد ممثلي تشيانج كاي شيك على الفور من هيئة الأمم المتحدة، انظر:

UN. General Assembly: Restoration of the Lawful Rights of the People's Republic of China in the United Nations, 26th Session, 1971, p.5, Barnouin, Barbara & Changgen, Yu: Chinese Foreign Policy during the Cultural Revolution, A Publication of the Graduate Institute of International Studies, Geneva, 2011, p.179.

حكمات العبد الرحمن: إستراتيجية الوجود الصيني في أفريقيا، مجلة سياسات عربية، العدد ٢٢، سبتمبر ٢٠١٦، ص٧٢.

(9) FO 103222/2: Message from Edward Peck (British High Commission, Nairobi), to Mr. Eddie Bolland (Far East Department, Foreign Office, London), 26 July, 1966.

(10) George T. Yu: Sino-African Relations: A Survey, Asian Survey, Vol. 5, No. 7, (Jul., 1965), p.321.

(11)Mogire, Edward: Op.cit, pp. 46, 47.

(12) FCO 61/74: Chinese Foreign Ministry's Protest Note to Kenyan Government, Wednesday, July 15, 1967, pp.1-2.

(13) FO 103222/1: Sino- Kenyan Relations, from Peking to Foreign Office, Loc.cit.

(14) George T. Yu: Op.cit, p.321.

بدوي رياض: المعونة الاقتصادية والفنية الصينية لمالي ١٩٦١-١٩٦٨، النشرة الخاصة المحكمة في الدراسات الأفريقية، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، العدد ١٩٤، ٢٠١٧، ص٥.

(15) George T. Yu: Op.cit, p.322.

(16)Mogire, Edward: Op.cit, pp. 42, 43.

(17)Copper, John Franklin: China's Foreign Aid Program; Analysis of an Instrument of Peking's Foreign Policy, Ph.D Thesis, University of South Carolina, 1975, p.208.

(18) Eder, Richard: Peking’s Frustration China Finds Efforts to Widen Influence with Africans and Latins often Balked, The New York Times, Aug 16, 1965, p. 8.

(19) Daily Nation, 18 August 1964, Mogire, Edward: Op.cit, p. 47.

(20)Mogire, Edward: Op.cit, pp. 48, 50.

(21) Ibid, p. 161.

(22) Onjala, Joseph: A Scoping Study on China-Africa Economic Relations: the Case of Kenya, African Economic Research Consortium, Nairobi, March, 2008, p.4, Nyaga, Walter & Others: Kenya China Relations: Portrait of Economic Cooperation in the New Millennium, International Journal of Social Science and Humanities Research, Vol. 5, Issue 3, July – September, 2017, pp.254, 255.

(٢٣) سبق هذه الزيارة اتصالات غير رسمية بين رئيس الوزراء جومو كينياتا، وهو ينج HO الممثل المتجول للصين في شرق أفريقيا. تضمنت الاتصالات السابقة على مستوى YING

غير رسمي أيضًا الزيارة التي قام بها إلى بكين مجموعة برلمانية من كينيا في سبتمبر عام ١٩٦٣، وأقام ماوتسي تونج حفل استقبال للكاتب الكيني كينجيري KEHENGERI في أغسطس ١٩٦٣. أيضًا وصل وفد اقتصادي كيني إلى العاصمة الصينية في مايو ١٩٦٤، انظر:

OGUNSANWO, ALABA: CHINA'S POLICY IN AFRICA, 1958-71, CAMBRIDGE UNIVERSITY PRESS, LONDON, 1974, P.162, PRYBYLA, JAN: COMMUNIST CHINA'S ECONOMIC RELATIONS WITH AFRICA 1960-1964, ASIAN SURVEY, VOL.4, NO.11, (NOV.1964), P.1138.

(24)PRYBYLA, JAN: OP.CIT, P.1138, OGUNSANWO, ALABA: OP.CIT, P.162.

(25)Ogunsanwo, Alaba: Op.cit, p.116.

(26)Onjala, Joseph: Op.cit, p.4, Nyaga, Walter & Others: Op.cit, pp.254, 255.

(27) FO 103222/2: Message from Edward Peck, to Mr. Eddie Bolland, Loc.cit.

(28) Chege, Michael: Economic Relations between Kenya and China 1963–2007, Center for Strategic and International Studies, June 4, 2008, p.20, Masta, Jane: "Chinese Investments in Kenya", in: Yaw, Anthony Baah & Jauch, Herbert (eds): Chinese Investments in Africa: A Labour Perspective, African Labour Research, 2009, p.385.

(29) Onjala, Joseph: Op.cit, pp.4,5.

(30) KENYA'S ENVOY IN PEKING, THE NEW YORK TIMES, JAN 22, 1964, P.18.

(31)FCO 61/74: Chinese Foreign Ministry's Protest Note to Kenyan Government, Loc.cit, p.1, Onjala, Joseph: Op.cit, p.4, Nyaga, Walter & Others: Op.cit, pp.254, 255.

(٣٢)بدوي رياض عبد السميع: مرجع سابق، ص١؛ حكمات العبد الرحمن: مرجع سابق، ص٧٤.

(33) Mogire, Edward: Op.cit, p. 159.

(٣٤)حكمات العبد الرحمن: مرجع سابق، ص٧٥.

(35) Onjala, Joseph: Op.cit, pp.4,5.

(36) Gertzel, Cherry J (Editor): "Kenya's Stand on Representation of China at U.N: Government and Politics in Kenya: A Nation Building Text, University College Nairobi", Institute for Development Studies, East African Publishing House, 1969, p.580.

(37) Gertzel, Cherry J: Op.cit, p.580.

(38)FO 103222/2: Message from Edward Peck to Mr. Eddie Bolland, Loc.cit.

لم يحدث فعلاً أن تعايش الصينيون والقوميون رسميًا في أي عاصمة من عواصم العالم، باستثناء ما حدث لفترة قصيرة في فينتيان عاصمة لاوس، عقب اعتراف حكومة لاوس ببكين عام ١٩٦٢؛ إذ تسبب ذلك الاعتراف في قيام سفير تايوان بإثارة عدد من المشاكل البروتوكولية اعتراضًا على اعتراف لاوس ببكين، وانتهى الأمر بانسحاب تايوان من المشهد، انظر:

FO 103222/2: Letter from Mr. Denson, To Edward Peck (British High Commission, Nairobi), 2nd August, 1966.

(39)Sim, Yawsoon: Sino-African Relations: A Study of Communist China's Foreign Relations with Developing Areas, PhD Thesis, Fordham University, 1970, pp. 222, 223.

(40)FCO 61/74: Message from Weston, P.J. (Office of the British Chargé d'Affaires, Peking), To Wilson, D. C. (Far Eastern Department), 28 November, 1967.

(41) East African Standard, 27 June, 1967.

(42) Mogire, Edward: Op.cit, p. 121.

(43) Ibid, p. 142.

بدوي رياض: مرجع سابق، ص٥.

(44) Mogire, Edward: Op.cit, p. 143.

(45)Hutchison, Alan: China's African Revolution, Westview Press, 1976, p.19.

(46)Kapur, Harish: The Awakening Giant: China's Ascension in World Politics, Springer, 1981, p.267.

(47) FO 103222/2: Message from Edward Peck, to Mr. Eddie Bolland, Loc.cit.

(48) Ogunsanwo, Alaba: Op.cit, p.83.

(49)Hutchison, Alan: Op.cit, pp.85,86, Mogire, Edward: Op.cit, p. 146.

(50) FO 103222/1: Sino- Kenyan Relations, from Peking to Foreign Office, Loc.cit.

(51) Okoth, Pontian Godfrey: United States Foreign Policy toward Kenya, 1952-1969, PhD Degree, University of California, Los Angeles, 1987, p.174.

(52) Ibid, pp.175, 176.

(53) Central Intelligence Agency (CIA): Communist Subversion Threat to Africa, April, 1965, p.4.

(54) Ibid, p.4, Hornsby, Charles: Kenya: A History since Independence, I. B Tauris Publishers, London & New York, 2012, p.144.

(55) Leftist Voice in Kenya: Jaramogi Ajuma Oginga Odinga, The New York Times, Apr 16, 1965, p. 6.

(56) Ibid, p. 6.

(57) Kenyan Bids China Help End Imperialist Control, The New York Times, May 4, 1964, p. 2.

(58) Central Intelligence Agency (CIA): The President's Intelligence Checklist, 4 February, 1964.
(59)Leftist Voice in Kenya, Op.cit, p. 6.
(60) Central Intelligence Agency (CIA): Mao's China A Model for Africa?, December, 1963, p. 5.
(61) DUIGNAN, PETER & GANN, LEWIS. H: COMMUNISM IN SUB-SAHARAN AFRICA: A REAPPRAISAL, STANFORD UNIVERSITY, 1994, P.7.
(62) Schwartz, Harry: Communists Competing in Africa: Moscow-Peking Rivalry Sharpens among the Emerging Nati, The New York Times, Sep 6, 1964, p. E4, Central Intelligence Agency (CIA): Communist China's Presence in Africa, Weekly Summary Special Report, Jun 20, 1969, p.8.
(63)Hornsby, Charles: Kenya: Op.cit, p.145.
(64) Okoth, Pontian Godfrey: Op.cit, pp.176, 177.
(65) Eder, Richard: Op.cit, p. 8.
(66) Central Intelligence Agency (CIA): Communist China's Presence in Africa, Op.cit, p.8.
(67) FO 103222/1: Sino- Kenyan Relations, from Peking to Foreign Office, Loc.cit.
(68) Hornsby, Charles: Op.cit, p.145.
(69) Okoth, Pontian Godfrey: Op.cit, p.190.
(70) FO 103222/1: Sino- Kenyan Relations, from Peking to Foreign Office, Loc.cit.
(71) Mogire, Edward: Op.cit, p. 142.
(72)FCO 61/74: Immediate Nairobi to Commonwealth Office, Tel. No 2036, June 29, 1967.
(73) Ismael, Tareq: The People's Republic of China and Africa, The Journal of Modern African Studies, Vol. 9, No. 4, (Dec., 1971), p.521.
(74) Hornsby, Charles: Kenya: Op.cit, p.146.
(75) FCO 61/74: Immediate Nairobi to Commonwealth Office, Loc.cit.
(76) Policies Abroad Defended Kenya Unprepared to be Influenced, East African Standard, Tuesday, 27 June, 1967.
(77) Central Intelligence Agency (CIA): Expulsions of Communist Officials from Free World Countries in 1967, February 1968, p.7.
(78) China Accuses Minister of Helping U.S, East African Standard, Tuesday, 27 June, 1967.
(79) Hornsby, Charles: Kenya: Op.cit, p.146.
(80) Hu, Pingzhen: Red Star Over Africa: Examining Chinese Foreign Policy in Africa since the Cold War, Master Thesis, Faculty of Clark University, Worcester, Massachusetts, 2017, p.28.

ريتشارد كيرت كراوس: الثورة الثقافية الصينية مقدمة قصيرة جدًا، ترجمة شيماء طه الريدي، مؤسسة هنداوي، القاهرة، ٢٠١٤، ص٢١.

(81) FCO 61/74: Kenya/ China Relations, Message from Miss Spencer, R. J. (British High Commission, Nairobi), To Reid, L. (Commonwealth Office, London), 25 August, 1967.

(82) FCO 61/74: Kenya Protest to Peking, from J. de C. Ling (British High Commission, Nairobi), to R. Tallboys (East and Southern African Department, Commonwealth Office), 26 March, 1968.

(83) Hu, Pingzhen: Op.cit, p.30.

(84) Okoth, Pontian Godfrey: Op.cit, pp.181, 186,187.

(85) Ibid, pp.188,189.

(86)Mogire, Edward: Op.cit, pp.127, 128.

(87) FO 103222/2: Message from Edward Peck, to Mr. Eddie Bolland, Loc.cit.

(**88**)Lakrin, Bruce: China and Africa 1949-1970: The Foreign Policy of the People's Republic of China, University of California Press, 1971, pp. 21-24.

(89) Ibid, pp.190, 191.

(90) Leftist Voice in Kenya, Op.cit, p. 6.

(91) Duignan, Peter & Gann, Lewis. H: Op.cit, p.8.

(92) Republic of Kenya: African Socialism and its Application to Planning in Kenya, Statement by the President, Kenya, 1965, p.4, Okoth, Pontian Godfrey: Op.cit, p.191.

(93) FCO 61/74: Kenya/ China Relations, Message from Miss Spencer, R. J., To Reid, L., Loc.cit.

(94)Hutchison, Alan: Op.cit, pp.106, 107.

(95)Hornsby, Charles: Op.cit, p.226.

(٩٦) عبد الله عبد الرازق، وشوقي الجمل: تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر، دار الزهراء، الرياض، الطبعة الثانية، ٢٠٠٤، ص٣٨٦.

(٩٧) الدكتور عبد الرشيد علي شرماركي، أصبح أول رئيس للوزراء في الصومال بعد الاستقلال عام ١٩٦٠، ثم رئيسًا للجمهورية منذ عام ١٩٦٧ وحتى اغتياله على يدي أحد أفراد حرسه الخاص عام ١٩٦٩، انظر، إبراهيم سليمان نور: المعاهدات الدولية وأثرها على التعايش السلمي: الصومال وكينيا نموذجًا، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي، أم درمان، السودان، ٢٠١٨، ص١٣٥.

(٩٨) المرجع السابق، ص ص ١٥٤، ١٥٥.

(٩٩) عبد الله عبد الرازق، وشوقي الجمل: مرجع سابق، ص٣٨٦.

(١٠٠) إبراهيم سليمان نور: مرجع سابق، ص١٥٦.

(101)Ogunsanwo, Alaba: Op.cit, p.83.

(102)Copper, John Franklin: Op.cit, p.178.

(103)Ogunsanwo, Alaba: Op.cit, p.121.

(104)Copper, John Franklin: Op.cit, p.209.
(105)Adar, Korwa Gombe: The Significance of the Legal Principle of Territorial Integrity as the Modal Determinant of Relations: A Case Study of Kenya's Foreign Policy towards Somalia, 1963-1983, PhD Thesis, University of South Carolina, 1986, p.197.
(106) Ibid, p.199.
(107)Ismael, Tareq: Op.cit, p.514.
(108)Sim, Yawsoon: Op.cit, pp.208-209.
(109) Okoth, Pontian Godfrey: Op.cit, pp.177, 178.
(110) Ibid, pp.178, 179.
(111) Eder, Richard: Op.cit, p. 8.
(112) Ismael, Tareq: Op.cit, p.521.
(113) Mogire, Edward: Op.cit, p.140.
(114)Copper, John Franklin: Op.cit, p.208.
(115) Duignan, Peter & Gann, Lewis. H: Op.cit, p.11.
(116)Thompson, Vincent Bakpetu: Conflict in the Horn of Africa: The Kenya-Somalia Border Problem 1941–2014, University Press of America, New York, 2015, p.126.
(117)China Denounced by Kenya Official: Fund Chief Assails Peking over Arms and Agents, The New York Times, Jun 13, 1965, p.21.
(118) Hornsby, Charles: Kenya: Op.cit, p.148.
(119)Thompson, Vincent Bakpetu: Op.cit, p.127.
(120)Kenya and Peking Clash over Trade: Chinese Red Angrily Denies Deals with South Africa, The New York Times, Jan 23, 1965, p.6.
(١٢١) اندلعت ثورة الصين البروليتارية الثقافية في مايو عام ١٩٦٦، واستمرت حتى وفاة ماو تسي تونج عام ١٩٧٦، وقد كانت بروليتارية في طموحها أكثر من واقعها، بالنظر إلى أن أربعة أخماس الصينيين كانوا من الفلاحين. كما أحدثت هذه الثورة الكثير من الصخب، وكادت أن تدخل الصين في أتون حرب أهلية كبيرة، لكنها أعادت تنظيم الدولة ولم تقوض بنيانها، انظر: ريتشار كيرت كراوس: مرجع سابق، ص١١.
(122) Barnouin, Barbara & Changgen, Yu: Op.cit, pp.75-77.
(١٢٣) كان رأي المحللين حول الثورة الثقافية الصينية يستند لعدد من الأدلة؛ منها: أنه خلال سنوات الثورة الثلاث، تم تشويه وتعطيل السياسة الصينية الداخلية والخارجية. تم إقالة رئيس الدولة ليو تشاو تشي (١٩٥٩-١٩٦٨)، وانخفض المستوى الدبلوماسي لوزير الخارجية شن يي (١٩٥٨-١٩٧٢). كما أطيح بشخصيات سياسية بارزة مثل بو ييبو رئيس لجنة التخطيط الحكومية دينج شياو بنج نائب رئيس الوزراء؛ حيث وصف بأنه ثاني شخص في السلطة يتخذ الطريق الرأسمالي، انظر:

Mogire, Edward: Op.cit, pp. 131, 132.

ريتشارد كيرت كراوس: مرجع سابق، ص ص٦٥، ١٢٧.
(124) Ogunsanwo, Alaba: Op.cit, pp.134-135.

(125) FCO 61/74: Anti- Kenya Demonstration in Peking and Nairobi Center- Demonstration Nairobi, 22 August, 1967.
(126) Barnouin, Barbara & Changgen, Yu: Op.cit, p.75.
(127)Mogire, Edward: Op.cit, p.133.
(128) FCO 61/74: Kenya/ China Relations, from Reid, L (East African Department), to Mr. Wilson, D. C. (Far Eastern Department, Foreign Office), April 5, 1967.
(129) Kapur, Harish: Op.cit, p.266.
(130) FCO 61/74: Kenya/ China Relations, from Strong, J. C. (British High Commission, Nairobi), to Reid, L (East African Department), 22 March, 1967.
(131) FCO 61/74: Message from Weston, P. J. (Office of the British Charge d'Affaires, Peking), to Champion, J. S. (Foreign Office, London), 29 March, 1967.
(132) Kapur, Harish: Op.cit, p.260.
(133) Chege, Michael: Op.cit, p.21.
(134) FO 103222/1: Sino- Kenyan Relations, from Peking to Foreign Office, Loc.cit.
(135) FO 103222/1: My Immediately Preceding Telegram: Sino/Kenyan Relations, by Mr. Hopson, from Peking to Foreign Office, 1 April, 1966.
(136) Chege, Michael: Op.cit, p.21.
(137) FO 103222/2: Message from Edward Peck, to Mr. Eddie Bolland, Loc.cit.
(١٣٨) تشكل الحرس الأحمر منذ أغسطس عام ١٩٦٦ بين طلبة الجامعات وتلاميذ المدارس، بعد أن طالبهم ماو بالتمرد. وقد لمست هذه الدعوة وترًا حساسًا عندهم لا سيما أنهم كانوا خاضعين لنظام تعليمي مذل وخانق. لكن ماو استخدم الحرس الأحمر عبر مفهوم الثورة الثقافية كأداة للتخلص من كل منافسيه، وتطهير الجهاز الحاكم من البيروقراطية المحلية من الوصوليين والبرجوازيين من الرأسماليين وملاك الأراضي الصينيين، انظر، شارلي هور: الصين ثورة من؟، مركز الدراسات الاشتراكية، القاهرة، ١٩٩٥، ص ص٥، ١٥، ١٦؛ ريتشارد كيرت كراوس: مرجع سابق، ص ص ٢٢، ٢٣.
(١٣٩) تشير تفاصيل هذه الحادثة إلى أن سيارة تابعة للسفارة الكينية صدمت فتاتين صينيتين وكان يقود السيارة الدبلوماسي الكيني موثوكا. بدأ الصينيون في إظهار ولصق اللافتات على جدران السفارة تهاجم الحكومة "الرجعية" الكينية وتطالب بتسليم موثوكا للجماهير. وبهذا حوصر نياريكي وموثوكا الدبلوماسيين الوحيدين في السفارة الكينية ولم يستطيعا الخروج لإرسال استغاثة من مكتب التلغراف. قام نياريكي بالاتصال هاتفياً بإدارة المراسم بوزارة الخارجية الصينية للإبلاغ عما حدث ولطلب التعامل مع الحادث كأي حادث مروري ولكنه تلقى رداً غير مفيد وسوء معاملة، انظر:
FCO 61/74: Addressed to Nairobi Telegram No. M37 of 20 August, by Mr. Hopson, from Peking to Foreign Office, 20 August, 1967.

وذكر السيد نياريكي أن أحد الموظفين بوزارة الخارجية الصينية، طلب منه أن يخرج لرؤية "الجماهير"، فرفض وبعد نقاش مطول، وقّع نياريكي على ورقة اعتذار للفتاتين الصينيتين المصابتين في حادث السيارة، وتعهد بالقيادة بمزيد من الحذر في المستقبل ودفع تعويض مناسب، ولم يوقع على ذلك إلا تحت تهديد الثورة الجامحة للجماهير:

FCO 61/74: Telegram No. M37 To Nairobi, by Mr. Hopson, from Peking to Foreign Office, 22 August, 1967.

(140) FCO 61/74: Ministry of Foreign Affairs, Nairobi, 23rd August, 1967, pp.1-3, Anti- Chinese Protest: Kanu Members Stage Demonstration at Nairobi Embassy, Daily Nation, No.2144, Tuesday, August 22, 1967, p.1.

(141) Idem, pp.1-3, Copper, John Franklin: Op.cit, p.208.

(142) FCO 61/74: Message from Miss Spencer, R. J. (British High Commission, Nairobi), To Reid, L. (Commonwealth Office, London), 21 August, 1967.

(143) Anti- Chinese Protest, Op.cit, p.1, Masta, Jane: Op.cit, p. 387, Chege, Michael: Op.cit, pp.70-71.

(144) FCO 61/74: Message from Miss Spencer, R. J., To Reid, L., Loc.cit.

(145)Anti- Chinese Protest, Op.cit, p.1.

(146) FCO 61/74: Anti- Kenya Demonstration in Peking and Nairobi, Loc.cit.

(147) Masta, Jane: Op.cit, p. 387, Chege, Michael: Op.cit, pp.70-71.

(148) Central Intelligence Agency (CIA): Expulsions of Communist Officials, Op.cit, p.11.

(149) Ibid, p.12.

(150)Hutchison, Alan: Op.cit, p.152.

(151) Okoth, Pontian Godfrey: Op.cit, pp.200, 201.

(152)Hutchison, Alan: Op.cit, p.152.

(153) East African Standard, July 13, 1966, Masta, Jane: Op.cit, p. 387.

(154) Chege, Michael: Op.cit, p.21.

(155) FCO 61/74: Chinese Foreign Ministry's Protest Note, Loc.cit, pp.1-2, Cohen, Jerome Alan & Chiu, Hungdah: People's China and International Law: A Documentary Study, Princeton Legacy Library, New Jersey, 2017,Volume 2, p.1035, Ogunsanwo, Alaba: Op.cit, p.189.

(156) FCO 61/74: Immediate Nairobi to Commonwealth Office, Loc.cit.

(157) FCO 61/74: Chinese Foreign Ministry's Protest Note, Loc.cit, pp.1-2.

(158) FCO 61/74: Message from Ling, J.de C. (British High Commission, Nairobi), To Whitney, R. W. (First Secretary, Peking), 7 November, 1967.

(159) FCO 61/74: Message from Weston, P.J., To Wilson, D. C, Loc.cit.

(160)Masta, Jane: Op.cit, p. 387, Chege, Michael: Op.cit, pp.70-71.

(١٦١) في ليلة ٢٧ يناير ١٩٦٧ تعرضت نوافذ سفارة جمهورية الصين في كينيا للتحطيم من قبل الكينيين، اعتراضًا على تدخل الصين في الشئون الكينية وفق مزاعم الثورة الثقافية البروليتارية الصينية. وقد طالبت السفارة الصينية أن تفرض حكومة كينيا عقوبة شديدة القسوة على المذنبين وتعويضهم عن الخسائر التي لحقت بهم، واتخاذ تدابير فعالة لوضع حد للأنشطة المعادية للصين، وإلا فإن حكومة كينيا ستكون مسئولة عن جميع العواقب الوخيمة الناشئة عنها، انظر:

FCO 61/74: The Following is A Note from the Chinese Embassy, Nairobi which was Handed over to the Kenya Ministry of Foreign Affairs on 2nd February, 1967, pp. 1-2.

(162) FCO 61/74: Government Statement on Chineses Allegations, Kenya News Agency Handout No.33, Ministry of Information and Broadcasting, Nairobi, February 7, 1967, pp. 1-2.

(163) FCO 61/74: Message from Miss. Spencer, R. J. (British High Commission, Nairobi), to Reid, L. (East Africa Department, Commonwealth Office) , 10 February, 1967.

(164) FCO 61/74: Chinese Wall Poster, Daily Nation, Nairobi, Monday, February 6, 1967.

(165) FCO 61/74: Chinese Protest Rejected, East African Standard, February 7, 1967.

(166) Nyaga, Walter & Others: Op.cit, p. 255.

(167) Onjala, Joseph: Op.cit, pp.4,5, 8.

(168) Dagba, Irmes Conceptia Aretta: Economic Development in Sub-Saharan Africa: Impact of the Chinese Investment on Trade, Agriculture and Infrastructure in Ethiopia and Kenya, Northeastern Illinois University, 2017, p.15.

(١٦٩) في عام ١٩٦٤ قدمت الصين الشيوعية ما مجموعه ١٥٦,٤٠ مليون دولار كقروض، وهو ما يمثل ٥٣ ٪ من القروض الممنوحة للدول الإفريقية خلال العام المذكور. من بين المستفيدين الأفارقة كانت جمهورية أفريقيا الوسطى (٤ ملايين دولار)، والكونغو برازافيل (٢٥ مليون دولار)، وغانا (٢٠,٤ مليون دولار)، وكينيا (١٥ مليون دولار)، وتنزانيا (٤٢ مليون دولار)، والجمهورية العربية المتحدة (٥٠ مليون دولار)، انظر:

George T. Yu: Op.cit, pp.326,327.

(170) Zanzibar Promised Big Loan by Beking, The New York Times, Jun 9, 1964, p.16.

(171) George T. Yu: Op.cit, p.327.

(172) Shinn, David H & Eisenman, Joshua: China and Africa: A Century of Engagemen, University of Pennsylvania Press, USA, 2012, p. 107.

(173) Masta, Jane: Op.cit, pp.385, 386.

(174) Sim, Yawsoon: Op.cit, pp. 216, 217.

(175) Republic of Kenya: Statical Abstract (Statics Devision), Ministry of Economic Planning and Development, 1969,, 1969, pp. 43, 48, 60.

(176) Duignan, Peter & Gann, Lewis. H: Op.cit, p.9.

(177)Mogire, Edward: Op.cit, p. 161.
(178) Chege, Michael: Op.cit, p.20, Masta, Jane: Op.cit, p. 386.
(179) FCO 31/609/48: Aid Policy in One Country: Britain's Aid to Kenya, 1964-68, 23 March 1970.
(180)Sim, Yawsoon: Op.cit, pp. 216, 217.
(181) Huxley, Elspeth: Kenya Tries to Put the Clock Ahead: Kenya Tries to Move Ahead, The New York Times, May 19, 1963, p.SM18.
(182)Copper, John Franklin: Op.cit, pp.209, 210.
(183) Topping, Seymour: Peking Slashes Asia-Africa Aid, The New York Times, Feb 16, 1966, p. L.5.
(184) Anti- Chinese Protest: Kanu Members Stage Demonstration at Nairobi, p.1.
(185) George T. Yu: Sino-African Relations, p.325, Shinn, David H & Eisenman, Joshua: China and Africa, p.249.
(١٨٦) أعدت هذه الإحصائية بتصرف اعتمادًا على:
Republic of Kenya: Statical Abstract, Op.cit, pp. 43, 48, 60.
(187) FCO 31/609/48: Aid Policy in One Country: Britain's Aid to Kenya, Loc.cit.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً- الوثائق:

١- الوثائق غير المنشورة:

- FO 103222/1(Sino- Kenyan relations): Sino- Kenyan Relations, from Peking to Foreign Office, 1 April, 1966.

- FO 103222/1(Sino- Kenyan Relations): My Immediately Preceding Telegram: Sino/Kenyan Relations, by Mr. Hopson, from Peking to Foreign Office, 1 April, 1966.

-FO 103222/2(Chinese Representation in Nairobi): Message from Edward Peck (British High Commission, Nairobi), to Mr. Eddie Bolland (Far East Department, Foreign Office, London), 26 July, *1966.*

-FO 103222/2 (Chinese Representation in Nairobi): Letter from Mr. Denson, To Edward Peck (British High Commission, Nairobi), 2nd August, 1966.

- FCO 61/74(Political Affairs- Bilateral Kenya): The Following is A Note from the Chinese Embassy, Nairobi which was Handed over to the Kenya Ministry of Foreign Affairs on 2nd February, 1967.

- FCO 61/74(Political Affairs- Bilateral Kenya): Chinese Wall Poster, Daily Nation, Nairobi, Monday, February 6, 1967.

- FCO 61/74(Political Affairs- Bilateral Kenya): Government Statement on Chineses Allegations, Kenya News Agency Handout No.33, Ministry of Information and Broadcasting, Nairobi, February 7, 1967.

- FCO 61/74(Political Affairs- Bilateral Kenya): Chinese Protest Rejected, East African Standard, February 7, 1967.

- FCO 61/74 (Political Affairs- Bilateral Kenya): Message from Miss. Spencer, R. J. (British High Commission, Nairobi), to Reid, L. (East Africa Department, Commonwealth Office) , 10 February, 1967.

- **FCO 61/74** (Political Affairs- Bilateral Kenya): Kenya/ China Relations, from Strong, J. C. (British High Commission, Nairobi), to Reid, L (East African Department), 22 March, 1967.

- **FCO 61/74** (Political Affairs- Bilateral Kenya): Message from Weston, P. J. (Office of the British Charge d'Affaires, Peking), to Champion, J. S. (Foreign Office, London), 29 March, 1967.

- **FCO 61/74** (Political Affairs- Bilateral Kenya): Kenya/ China Relations, from Reid, L (East African Department), to Mr. Wilson, D. C. (Far Eastern Department, Foreign Office), April 5, 1967.

- **FCO 61/74** (Political Affairs- Bilateral Kenya): Immediate Nairobi to Commonwealth Office, Tel. No 2036, June 29, 1967.

- **FCO 61/74** (Political Affairs- Bilateral Kenya): Chinese Foreign Ministry's Protest Note to Kenyan Government, Wednesday, July 15, 1967.

- **FCO 61/74** (Political Affairs- Bilateral Kenya): Addressed to Nairobi Telegram No. M37 of 20 August, by Mr. Hopson, from Peking to Foreign Office, 20 August, 1967.

- **FCO 61/74** (Political Affairs- Bilateral Kenya): Message from Miss Spencer, R. J. (British High Commission, Nairobi), To Reid, L. (Commonwealth Office, London), 21 August, 1967.

- **FCO 61/74** (Political Affairs- Bilateral Kenya): Telegram No. M37 To Nairobi, by Mr. Hopson, from Peking to Foreign Office, 22 August, 1967.

- **FCO 61/74** (Political Affairs- Bilateral Kenya): Anti- Kenya Demonstration in Peking and Nairobi Center- Demonstration Nairobi, 22 August, 1967.

- **FCO 61/74** (Political Affairs- Bilateral Kenya): Ministry of Foreign Affairs, Nairobi, 23rd August, 1967.

-FCO 61/74 (Political Affairs- Bilateral Kenya): Kenya/ China Relations, Message from Miss Spencer, R. J. (British High Commission, Nairobi), To Reid, L. (Commonwealth Office, London), 25 August, 1967.

- FCO 61/74 (Political Affairs- Bilateral Kenya): Message from Ling, J.de C. (British High Commission, Nairobi), To Whitney, R. W. (First Secretary, Peking), 7 November, 1967.

- FCO 61/74 (Political Affairs- Bilateral Kenya): Message from Weston, P.J. (Office of the British Chargé d'Affaires, Peking), To Wilson, D. C. (Far Eastern Department), 28 November, 1967.

-FCO 61/74 (Political Affairs- Bilateral Kenya): Kenya Protest to Peking, from J. de C. Ling (British High Commission, Nairobi), to R. Tallboys (East and Southern African Department, Commonwealth Office), 26 March, 1968.

- FCO 31/609/48: Aid Policy in One Country: Britain's Aid to Kenya, 1964-68, 23 March 1970.

٢- الوثائق والتقارير المنشورة:

- Central Intelligence Agency (CIA): Mao's China A Model for Africa?, December, 1963.

- Central Intelligence Agency (CIA): The President's Intelligence Checklist, 4 February, 1964.

- Central Intelligence Agency (CIA): Communist Subversion Threat to Africa, April, 1965.

-Central Intelligence Agency (CIA): Expulsions of Communist Officials from Free World Countries in 1967, February 1968.

- Central Intelligence Agency (CIA): Communist China's Presence in Africa, Weekly Summary Special Report, Jun 20, 1969.

- Republic of Kenya: African Socialism and its Application to Planning in Kenya, Statement by the President, Kenya, 1965.

- **Republic of Kenya**: Statical Abstract (Statics Devision), Ministry of Economic Planning and Development, 1969

- **UN. General Assembly**: Restoration of the Lawful Rights of the People's Republic of China in the United Nations, 26th Session, 1971.

ثانيًا- المراجع:

١- المراجع العربية والمعربة:

- **ريتشارد كيرت كراوس**: الثورة الثقافية الصينية مقدمة قصيرة جدًا، ترجمة شيماء طه الريدي، مؤسسة هنداوي، القاهرة، ٢٠١٤.

- **شارلي هور**: الصين ثورة من؟، مركز الدراسات الاشتراكية، القاهرة، ١٩٩٥.

- **عبد الله عبد الرازق، وشوقي الجمل**: تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر، دار الزهراء، الرياض، الطبعة الثانية، ٢٠٠٤.

٢- المراجع الأجنبية:

- **Barnouin, Barbara & Changgen, Yu**: Chinese Foreign Policy during the Cultural Revolution, A Publication of the Graduate Institute of International Studies, Geneva, 2011.

-**Chege, Michael**: Economic Relations between Kenya and China 1963–2007, Center for Strategic and International Studies, June 4, 2008.

- **Cohen, Jerome Alan & Chiu, Hungdah**: People's China and International Law: A Documentary Study, Princeton Legacy Library, New Jersey, 2017.

- **Dagba, Irmes Conceptia Aretta**: Economic Development in Sub-Saharan Africa: Impact of the Chinese Investment on Trade, Agriculture and Infrastructure in Ethiopia and Kenya, Northeastern Illinois University, 2017.

- **Duignan, Peter & Gann, Lewis. H**: Communism in Sub-Saharan Africa: A Reappraisal, Stanford University, 1994.

- **Gertzel, Cherry J** (Editor): "Kenya's Stand on Representation of China at U.N: Government and Politics in Kenya: A Nation Building Text, University College Nairobi", Institute for Development Studies, East African Publishing House, 1969.

- **Hornsby, Charles**: Kenya: A History since Independence, I. B Tauris Publishers, London & New York, 2012.

- **Hutchison, Alan**: China's African Revolution, Westview Press, 1976.

- **Kapur, Harish**: The Awakening Giant: China's Ascension in World Politics, Springer, 1981.

- **Lakrin, Bruce:** China and Africa 1949-1970: The Foreign Policy of the People's Republic of China, University of California Press, 1971.

- **Masta, Jane**: "Chinese Investments in Kenya", in: Yaw, Anthony Baah & Jauch, Herbert (eds): Chinese Investments in Africa: A Labour Perspective, African Labour Research, 2009.

- **Ogunsanwo, Alaba**: China's Policy in Africa, 1958-71, Cambridge University Press, London, 1974.

-**Onjala, Joseph**: A Scoping Study on China-Africa Economic Relations: the Case of Kenya, African Economic Research Consortium, Nairobi, March, 2008.

- **Shinn, David H & Eisenman, Joshua**: China and Africa: A Century of Engagemen, University of Pennsylvania Press, USA, 2012.

- **Thompson, Vincent Bakpetu**: Conflict in the Horn of Africa: The Kenya-Somalia Border Problem 1941–2014, University Press of America, New York, 2015.

- **Yu, George. T** : China's African Policy: A Study of Tanzania, Prager, New York, 1975.

ثالثًا- الدوريات:

١-الدوريات العربية:

- **بدوي رياض عبد السميع**: المعونة الاقتصادية والفنية الصينية لمالي ١٩٦١-١٩٦٨، النشرة الخاصة المحكمة في الدراسات الأفريقية، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، العدد ١٩٤، ٢٠١٧.

- **حكمات العبد الرحمن**: إستراتيجية الوجود الصيني في أفريقيا، مجلة سياسات عربية، العدد ٢٢، سبتمبر ٢٠١٦.

٢- الدوريات الأجنبية:

- **Anti- Chinese Protest**: Kanu Members Stage Demonstration at Nairobi Embassy, Daily Nation, No.2144, Tuesday, August 22, 1967.

- **China Accuses Minister of Helping U.S**, East African Standard, Tuesday, 27 June, 1967.

- **China Denounced by Kenya Official**: Fund Chief Assails Peking over Arms and Agents, The New York Times, Jun 13, 1965.

-**Daily Nation**, 18 August 1964.

- **East African Standard**, July 13, 1966.

-**East African Standard**, 27 June, 1967.

- **Eder, Richard**: Peking's Frustration China Finds Efforts to Widen Influence with Africans and Latins often Balked, The New York Times, Aug 16, 1965.

- **George T. Yu**: Sino-African Relations: A Survey, Asian Survey, Vol. 5, No. 7, (Jul., 1965).

- **Hamilton, Thomas. J**: Africa-Asia and U.N.: New States Bring Pressure for More Representation in U.N. Bodies, The New York Times, Dec 15, 1963.

- **Huxley, Elspeth**: Kenya Tries to Put the Clock Ahead: Kenya Tries to Move Ahead, The New York Times, May 19, 1963.
- **Ismael, Tareq**: The People's Republic of China and Africa, The Journal of Modern African Studies, Vol. 9, No. 4, (Dec., 1971).

- **Kenya and Peking Clash over Trade**: Chinese Red Angrily Denies Deals with South Africa, The New York Times, Jan 23, 1965.

- **Kenya's Envoy in Peking,** The New York Times, Jan 22, 1964.

- **Kenyan Bids China Help End Imperialist Control**, The New York Times, May 4, 1964.

- **Leftist Voice in Kenya:** Jaramogi Ajuma Oginga Odinga, The New York Times, Apr 16, 1965.

-**Nyaga, Walter & Others**: Kenya China Relations: Portrait of Economic Cooperation in the New Millennium, International Journal of Social Science and Humanities Research, Vol. 5, Issue 3, July – September, 2017.

- **Policies Abroad Defended Kenya Unprepared to be Influenced**, East African Standard, Tuesday, 27 June, 1967.

- **Prybyla, Jan**: Communist China's Economic Relations with Africa 1960-1964, Asian Survey, Vol.4, No.11, (Nov.1964).

- **Schwartz, Harry**: Communists Competing in Africa: Moscow-Peking Rivalry Sharpens among the Emerging Nati, The New York Times, Sep 6, 1964.

- **Topping, Seymour**: Peking Slashes Asia-Africa Aid, The New York Times, Feb 16, 1966.

- **Zanzibar Promised Big Loan by Beking**, The New York Times, Jun 9, 1964.

رابعًا- الرسائل العلمية:

١- الرسائل العلمية باللغة العربية:

- **إبراهيم سليمان نور**: المعاهدات الدولية وأثرها على التعايش السلمي: الصومال وكينيا نموذجًا، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي، أم درمان، السودان، ٢٠١٨.

٢- الرسائل العلمية باللغة الإنجليزية:

- **Adar, Korwa Gombe**: The Significance of the Legal Principle of Territorial Integrity as the Modal Determinant of Relations: A Case Study of Kenya's Foreign Policy towards Somalia, 1963-1983, PhD Thesis, University of South Carolina, 1986.

- **Copper, John Franklin**: China's Foreign Aid Program; Analysis of an Instrument of Peking's Foreign Policy, PhD Thesis, University of South Carolina, 1975.

- **Hu, Pingzhen**: Red Star Over Africa: Examining Chinese Foreign Policy in Africa since the Cold War, Master Thesis, Faculty of Clark University, Worcester, Massachusetts, 2017.

- **Mogire, Edward Omari**: From Conflictive to Cooperative Interaction: A Study in Kenya China Relations 1963-1991, Master Thesis, University of Nairobi, Kenya, 1993.

- **Okoth, Pontian Godfrey**: United States Foreign Policy toward Kenya, 1952-1969, PhD Degree, University of California, Los Angeles, 1987.

-**Sim, Yawsoon**: Sino-African Relations: A Study of Communist China's Foreign Relations with Developing Areas, PhD Thesis, Fordham University, 1970.

- **Wheeler, Anita C.**: China's Public Diplomacy in Kenya: The Case of Chinese Language and Cultural Programs at the University of Nairobi Confucius Institute, PhD degree, Howard University, Washington, 2012.